المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في

القانون الانكليزي

دراسة تحليلية مقارنة بالقانون العراقي

د.يونس صلاح الدين علي

كلية القانون والعلاقات الدولية/جامعة جيهان الخاصة

Abstract

The invasion of right to privacy is considered as one of the modern torts in the English law, and referred to as the tort of invasion of right to privacy. It is worth-bearing in mind that this kind of tort was not known in the previously in the English law, and the defamation action did not give protection to the right to privacy, because it has only protected the reputation, and the law of tort, which is considered as a part of the common law, did only include the duty of confidence or duty of confidentiality, which participated in the presence of the traditional tort called the tort of breach of confidence or breach of confidentiality. as far as the Iraqi law is concerned, The Iraqi constitution of 2005 determined the context of the right to privacy, whereas the Iraqi civil law No. 40 of 1951 does not contain any provision determining the context of this right, nor does it provide for act regarded as the violation or invasion of this right.

المقدمة

وتتضمن النقاط الآتية:

أولاً-مدخل تعريفي بموضوع البحث: يعد التعدي على الحق في الخصوصية خطأ من الأخطاء المدنية الحديثة في القانون الإنكليزي ويعرف بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية (tort of invasion of

(right to privacy)⁽¹⁾. ولم يكن هذا النوع من الأخطاء المدنية معروفاً في السابق في القانون الإنكليزي، وكانت دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف لا تحمي الأمور التي تدخل ضمن نطاق الحق في الخصوصية (right to privacy) ولكنها تحمي السمعة (reputation) فحسب، فإذا ما كان بإمكان شخص ما أن يثبت صحة ما يدعيه بخصوص شخص آخر، فبإمكان الأول أن يقوم بنشر تلك المعلومات أو الادعاءات وإعلانها على الملأ، حتى وإن كانت مصدر إرباك (embarrassing) للشخص الثاني وتمثل تطفلاً على خصوصياته أو شؤونه الخاصة (intrusive upon privacy or private affairs)، دون أن يخشى المتطفل من أن ترفع ضده دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف، لأنها تحمي الحق في السمعة وليس الحق في الخصوصية⁽²⁾. ولم يكن متاحاً أمام المدعي سوى دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن أحد الأخطاء المدنية الأخرى المعروفة بالإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (Breach of confidence)، والتي لم توفر الحماية القانونية لجميع صور الحق في الخصوصية سوى الحق في سرية المعلومات. إلا أن الاهتمام بحماية الحق في الخصوصية والحياة الخاصة تزايد تزايداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد حدوث حوادث تطفل (intrusion) كثيرة على الحياة الخاصة لكثير من المشاهير والأغنياء ونجوم الفن، فضلاً عن الرغبة الكامنة لدى أشخاص مثل هؤلاء في السيطرة على كل تفاصيل خصوصياتهم وحياتهم الخاصة وجعلها بمنأى من أعين الناس والمحافظة على صورتهم العامة (public image) أمام المجتمع، كل ذلك أدى إلى إقامة سلسلة من الدعاوى أمام المحاكم الإنكليزية، سعى المدعون فيها إلى حث المحاكم على إنشاء حق قانوني جديد لحماية خصوصياتهم، لاسيما بعد معاناتهم من التطفل على حياتهم الخاصة ونشر جوانب منها أو الكثير من تفاصيلها دون إذن أو دون وجه حق، وجعلها في متناول المجتمع وأمام أعين الناس. أما في القانون العراقي فقد حدد دستور العراق لعام ٢٠٠٥ مضمون الحق في الخصوصية وذكر بعض صورته كالحق في حرمة المسكن وحرمة المراسلات، في حين لم يتضمن القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ أي نص يحدد مضمون الحق في الخصوصية، ولا الحقوق اللصيقة بالشخصية على وجه العموم باستثناء الحق في الاسم واللقب، كما لم ينظم صور التعدي على الحق في الخصوصية ولا أحكام المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على هذا الحق، مما يستوجب معه الرجوع إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية الناجمة عن العمل غير المشروع.

(1) Cathy okrent, Torts and personal injury law, Fourth ed , DELMAR ,2010, P.195.

(2) Catherine Elliott & Frances Quinn, Tort law, Eighth ed, Longman, 2011, P.252.

ثانياً: أسباب اختيار موضوع البحث: إن من أهم اسباب اختيار موضوع البحث هو قلة الأبحاث والدراسات المعمقة ذات الصلة بالقانون الإنكليزي والذي يتجنبه معظم الباحثين القانونيين في دراساتهم وأبحاثهم.

١- إجراء دراسة مقارنة بين قانون الاخطاء المدنية الإنكليزي الذي ينتمي الى المدرسة الانكلوسكسونية وبين القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المتأثر بالشريعة الاسلامية وبالقانون المدني المصري، وتتركز حول موضوع التعدي على الحق في الخصوصية والمسؤولية المدنية الناجمة عنه في القانون الإنكليزي ومقارنته بالقانون المدني العراقي، للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في هذه المسألة وذلك لاختلاف المدرسة التي ينتمي اليها هذان القانونان.

٢- الموقف السلبي للقانون الإنكليزي من التعدي على الحق في الخصوصية وغموضه من هذه المسألة، ولاسيما في ظل رفض القضاء الإنكليزي ولمدة طويلة الاعتراف بالتعدي على الحق في الخصوصية كخطأ من الأخطاء المدنية، على أساس أن الحق في الخصوصية نفسه غير موجود أصلاً في قانون الأحكام العام (common law).

٣- عدم وجود تنظيم قانوني متكامل للحق في الخصوصية على وجه الخصوص والحقوق اللصيقة بالشخصية على وجه العموم، فضلاً عن التعدي عليها وانتهاكها والمسؤولية المدنية الناجمة عن هذا التعدي وذلك في القانون المدني العراقي رقم-٤٠- لسنة ١٩٥١، على الرغم من النص على الحق في الخصوصية وتحديد مضمونه في دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

ثالثاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز موقف القانونيين الإنكليزي والعراقي فيما يتعلق بنظام قانوني حديث العهد في القانونيين، وهو الحق في الخصوصية، مما يلقي بظلاله على فكرة التعدي على هذا الحق وصوره والمسؤولية المدنية الناجمة عنه.

رابعاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة في سؤالين رئيسيين. الاول هو اذا كان قانون الأحكام العام الإنكليزي (common law) لم يتضمن الحق في الخصوصية، كما لم يتضمن قانون الاخطاء المدنية الإنكليزي (law of tort) خطأً معيناً باسم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية، فهل يمكن الاستناد على تشريع حقوق الإنسان الإنكليزي لعام ١٩٩٨ (the human rights Act 1998) لعدده مصدر الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي، فضلاً عن الاستناد على السوابق القضائية الحديثة للمحاكم الإنكليزية لتأصيل الاساس القانوني لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في هذا القانون والمسؤولية المدنية الناجمة عنه ؟ والثاني هو اذا كان القانون المدني العراقي لم ينظم الحق في الخصوصية، على الرغم من وجود المادتين (١٧) و (٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، كما لم يحدد صور التعدي على هذا الحق وانتهاكه، فهل يكفي،

وفي ظل التطور التقني الهائل في الوسائل المستخدمة في التلصص والتتصت وانتهاك الحق في الخصوصية، الاستناد على المادة (٢٠٤) من القانون المدني العراقي لإقامة الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية؟ أم أن الحاجة تدعو إلى إقامتها على أساس آخر واقتراح نصوص جديدة تتلاءم مع هذا التطور؟

خامساً: نطاق البحث: يتسع نطاق البحث ليشمل جزئية معينة في القانونين الانكليزي والعراقي وهي التعدي على الحق في الخصوصية وصوره والمسؤولية المدنية الناجمة عنه.

سادساً: صعوبات البحث: من أهم صعوبات البحث هي اختلاف المفاهيم القانونية بين النظام القانوني الإنكليزي والقانون المدني العراقي، وعدم شيوع واعتياد بعض المفاهيم القانونية الإنكليزية في القانون المدني العراقي بسبب اختلاف المجموعة القانونية التي ينتمي إليها كل قانون، مما يصعب معه في الكثير من الأحيان إجراء المقارنات بين القانونين.

سابعاً: منهجية البحث: اتبعت الدراسة منهج البحث القانوني التحليلي المقارن. إذ تركز موضوع البحث على دراسة موضوع التعدي على الحق في الخصوصية وصوره والمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي عليه في القانون الإنكليزي ومقارنتها بالقانون العراقي.

ثامناً: هيكلية البحث (خطة البحث): في ضوء ما تقدم فسوف نقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول: التعريف بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانونين الانكليزي والعراقي

المبحث الثاني: مراحل تطور فكرة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي

المبحث الثالث: شروط المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية وأساسها القانوني

المبحث الرابع: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانونين الإنكليزي والعراقي

المبحث الأول

التعريف بالتعدي على الحق في الخصوصية في القانونين الإنكليزي والعراقي

لم يكن التعدي على الحق في الخصوصية (invasion of right to privacy) خطأً من الأخطاء المدنية المعروفة في القانون الإنكليزي، والتي يتضمنها قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي (law of tort)، والذي يعد قانوناً عرفياً غير مكتوب يستند على نظام السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية وجزءاً من قانون الأحكام العام (common law)، إلا أن تزايد الاهتمام بحماية الحق في الخصوصية وصيانة الحياة الخاصة

أدى إلى بلورة هذا النوع من أنواع الأخطاء المدنية، أي خطأ التعدي على الحق في الخصوصية وظهوره تدريجياً بعد أن امتنعت المحاكم الإنكليزية ولفترة طويلة عن الاعتراف بوجود هذا الخطأ ولم تكن تسمح بإقامة دعوى منفصلة تعرف بدعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية. أما بالنسبة إلى القانون العراقي، فإن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نص على الحق في الخصوصية في المادة (١٧) من الباب الثاني المكرس للحقوق والحريات، في حين لم ينظمه القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١. مما يعني معه أن حماية الحق في الخصوصية ينبغي أن تستند على القواعد العامة في المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار بمقتضى المادة (٢٠٤) من القانون المدني العراقي وكما سنرى ذلك لاحقاً. لذا ولأجل التعريف بالتعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي والمقارن، فإنه ينبغي علينا أن نقوم بدراسة مفهوم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي ثم مفهوم التعدي على هذا الحق في القانون العراقي وكما يأتي :

المطلب الأول: مفهوم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي.

إن دراسة مفهوم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي يتطلب تعريف هذا النوع من أنواع الأخطاء المدنية ثم البحث في صورته وأهم الخصائص المميزة له وتمييزه عن أخطاء مدنية أخرى معروفة في القانون الإنكليزي قد تشبه به ومن أبرزها خطأ القذف (Defamation) وخطأ التعدي على الأشخاص (Trespass to persons) وكما يأتي :

الفرع الأول: تعريف خطأ التعدي على الحق في الخصوصية

إن التعدي على الحق في الخصوصية هو انتهاك للحياة الخاصة لشخص ما أو لخصوصيته المتمثلة بحرمة مسكنه وسريته مراسلاته على اختلاف أنواعها، سواء أكانت عادية أم إلكترونية وعدم استراق مكالماته أو التنصت أو التلصص عليها، فالحق في الخصوصية يغطي جوانب متعددة من أبرزها خصوصية المسكن والحياة الأسرية وخصوصية المعلومات والاتصالات والمراسلات، فالحق في الخصوصية يتكون من عنصرين أساسيين هما: السرية (secrecy) والعزلة (solitude) أو ما يعرف أيضاً بالخلوة (seclusion)^(٣)، ويتمتع كل شخص بالحق في سرية معلوماته الخاصة ومراسلاته واتصالاته، فضلاً عن احترام عزلته أو خلوته الشخصية (personal solitude or seclusion) بما في ذلك خصوصية مسكنه وحياته الأسرية أو العائلية، واحترام العناصر الشخصية الأخرى المميزة للشخص كإسمه وصورته^(٤)، وعدم

(3) Cathy okrent, ibid, P.198.

(4) Richard A. Epstein , Torts, Aspen publishers, 1999 , p534

إساءة استعمالها لأغراض الدعاية التجارية ولأجل الحصول على الربح⁽⁵⁾، وينضوي أيضا تحت مفهوم الحق في الخصوصية كل المسائل الشخصية الأخرى المحاطة بالسرية والكتمان والتي لا ينبغي أن تقع تحت أنظار الناس وأعينهم أو أن تكون في متناول الجميع، بما في ذلك الخصوصية الجسدية والنفسية والعقلية وما يتعلق بصحة ذلك الإنسان، وحماية سلامته الجسدية من كل أشكال الاضطهاد غير المبرر، فمن حق كل شخص أن يتمتع بالحق في الخصوصية المعقولة أو المعتادة (reasonable privacy) وعدم التطفل على خصوصياته أو التدخل في حياته الخاصة أو شؤونه الخاصة وشؤون عائلته بوسائل مادية مباشرة أو عن طريق نشر معلومات غير مسموح بها عنه أو عن عاداته أو نمط حياته وكشفها للناس أو وضعها في متناولهم أو على مرأى أو مسمع منهم⁽⁶⁾. ويعرف جانب من الفقه الحق في الخصوصية وباختصار شديد بأنه حق كل إنسان أن يترك وشأنه⁽⁷⁾ (the right to privacy is the right to be let alone) ويعرف هذا الجانب من الفقه التعدي على الحق في الخصوصية بأنه انتهاك حق الإنسان في أن يترك وشأنه، والتطفل على خصوصياته وعلى عزلته أو خلوته الشخصية، لأن الخصوصية تقترن دائما بالعزلة أو الخلو.

الفرع الثاني : صور التعدي على الحق في الخصوصية

يتخذ التعدي على الحق في الخصوصية بعده خطأ من الأخطاء المدنية أربع صور مميزة في قانون الاحكام العام وهي⁽⁸⁾: الاستعمال غير المشروع لاسم وصور الغير دون إذنه (appropriation) والتدخل أو التطفل غير المعتاد أو غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته (unreasonable intrusion) والإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير (public disclosure of private facts)، ووضع الغير تحت الأضواء الكاذبة، أو إظهاره بمظهر كاذب (False light) وسوف نقوم بدراسة صور التعدي على الحق في الخصوصية وكما يأتي:

المقصد الأول: الاستعمال غير المشروع لاسم وصورة الغير دون إذن

تتميز هذه الصورة من صور التعدي على الحق في الخصوصية والمعروفة بالاستعمال غير المشروع لاسم وصورة الغير دون إذنه (appropriation of name or likeness) بقيام المدعى عليه مرتكب

(5) Kirsty Horsey , Erika Rackely, Tort law, 3rd edition, oxford university press, 2013, p.442.

(6) William Buckley, Cathy Okrent , Torts&personal injury law, 3rd edition, Delmar Cengage Learning , 2003, p151

(7) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, tort law, Fifth edition, DELMAR, 2012, P.392.

(8) William P. statsky, Torts. Personal Injury litigation, 5th ed, 2011, DELMAR CENGAGE learning, P.372.

الخطأ المدني (tortfeasor) باستعمال اسم المدعي أو صورته لمصلحته، أي لمصلحة المدعى عليه ولتحقيق منافع أو مكاسب معينة^(٩). فعلى سبيل المثال إذا قامت شركة إعلان باستعمال صورة شخص ما للترويج لبيع منتجاتها دون إذن منه. ففي هذه الحالة تنهض المسؤولية المدنية للشركة والناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية عن استعمال الصورة دون إذن من صاحبها (appropriation) إن معظم القضايا التي تنطوي على هذا النوع من أنواع التعدي على الحق في الخصوصية تنطوي على الاستعمال غير المرخص به للصور (unauthorized use of photographs) ولوحات الفنانين ومقتطفات من مقالات لكتاب بارزين تحمل أسماءهم، وذلك من قبل شخص آخر للترويج لمبيعاته من السلع والبضائع أو للخدمات التي يقدمها. إلا أن ما يبرر إقامة هذه الدعوى هو ليس مجرد استعمال المدعى عليه لاسم المدعي أو صورته، ولكن قيمة (value) ذلك الاسم أو الصورة لتحقيق منافع مالية^(١٠). فمجرد استعمال اسم الغير أو صورته لا يؤدي إلى نهوض المسؤولية المدنية لمن استعملها دون أن ينصب الاستعمال على القيمة نفسها. وعلى الرغم أيضا من أن استعمال اسم المدعي أو صورته قد يكون لأغراض تجارية أو غير تجارية، إلا أن الغالب الشائع أن يكون لأغراض تجارية، فالاستعمال غير المرخص^(١١)، على سبيل المثال، لصورة ممثلة بارزة أو مشهورة، يمكن أن يكون سببا أو مبررا كافيا لرفع دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال صور الغير أو اسمه استعمالا غير مشروع دون إذن منه (action for appropriation).

المقصد الثاني: التدخل أو التطفل غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته

يقصد بالتطفل على عزلة الغير (solitude) أو خلوته (seclusion) التدخل في شؤونه الخاصة (private affairs)^(١٢) ويشترط لتكليف الفعل الصادر عن المدعى عليه كتطفل غير معقول على عزلة الغير أو خلوته، أن يتم عن نية أو قصد، أي أن تتجه نية المدعى عليه إلى ارتكاب هذا الفعل، وبالتالي يمكن تكيفه كصورة من صور التعدي على الحق في الخصوصية التي تؤدي إلى نهوض المسؤولية المدنية للفاعل، فالشرط الأول، وعلى ما يبدو، هو ضرورة توافر القصد أو النية (أو العمد)، ويمكن للمدعى عليه اللجوء إلى العديد من الوسائل لتسهيل فعله كالنواظير المقربة وأجهزة التنصت والتسجيل والكاميرات ذات العدسات المقربة وغيرها من الوسائل الإلكترونية والرقمية، وهو ما يعرف بالتدخل أو التطفل المادي

(9) Cathy okrent, ibid, P.195.

(10) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.392.

(11) Mark lunney and ken Oliphant, Tort law, Text and Materials, Fifth edition, Oxford University Press, 2013, P. 782

(12) Marshall shapo, principles of tort law, Third edition, west 2010 , P.465.

(physical intrusion)، كما ويتحقق التطفل على خصوصيات الغير عن طريق الإطلاع على بريده الخاص أو حساباته المصرفية والبحث في حقيبته اليدوية، أو التتصت على مكالماته وتسجيلها بوسائل إلكترونية^(١٣)، والشرط الثاني هو أن يكون محل التطفل عزلة الشخص (المدعي) أو خلوته، وهو المكان الذي يتولد لدى المدعي توقع معقول بتمتعه بالسرية أو الخصوصية (reasonable expectation of privacy) أو بعبارة أخرى أن تتولد لدى المدعي القناعة المعقولة أو الاطمئنان من أن خصوصياته تكون في مأمن وبمناى عن أعين الناس في هذا المكان، وأن الرجل العاقل أو المعتاد لا يفترض إمكانية التطفل عليه أو مشاهدته من الغير. والشرط الثالث هو أن يعاني المدعي من ألم الإهانة أو الأخذ على حين غرة بسبب انتهاك خصوصياته، كما لو شاهد صورة فوتوغرافية التقطت له وهو يقوم بنشاط خاص يفترض أن يكون بعيدا عن الأنظار، أو جرى استراق السمع والنقاط كلام صادر عنه يثير الحرج عن طريق وسائل التتصت الإلكتروني (electronic eavesdropping)، وكل ذلك من شأنه أن يخدش عاطفته ويسبب له كربا وأذى عاطفيا (emotional distress and harm). أما الشرط الرابع والأهم هو أنه لا يكفي أن يكون الفعل الخاطئ (wrongful act) الصادر عن المدعي عليه والذي يعد تطفلا على خصوصيات الغير أو عزلته فعلا خاطئا فحسب، بل ينبغي أن يكون جارحا أو تهجميا وإلى أبعد حد (highly offensive)^(١٤)، وتقاس درجة التهجم وفقا لمعيار موضوعي هو معيار الشخص العاقل أو المعتاد، فيكون التدخل أو التطفل تهجميا، إذا عده الشخص المعتاد أو العاقل كذلك (highly offensive to a reasonable person)، ويمكن تكييفه حينئذ كتطفل أو تدخل غير معقول أو غير معتاد، وقد عنيت المحاكم الإنكليزية بشرط التهجم (offensiveness) وعرفت السلوك التهجمي بأنه (كل سلوك غير مبرر يحدث صدمة لدى المجتمع وينتهك معايير الحشمة السائدة لديه) وعرفته أيضا بأنه (تطفل مرضي في الحياة الخاصة للآخرين لا يرى أي فرد عاقل من أفراد المجتمع وملتمزم بمعايير الحشمة وجود أي مبرر لارتكابه)^(١٥) والأمثلة على الفعل التهجمي المقذع كثيرة من أبرزها استعمال كاميرات ذات عدسات مقربة للنقاط صور أو مقاطع فيديو لأناس يقومون بنشاط خصوصي (intimate activity) في أماكن الاستحمام ودورات المياه، أو طلب الشرطة من شخص ألقى القبض عليه أن يتعري أو يتجرد من ملابسه، أو التتصت المتعمد على الحوارات والمكالمات الخاصة، أو الإطلاع على الحسابات المصرفية لشخص ما دون إذن منه وعلى نحو غير قانوني، أو الحصول على

(13) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.400.

(14) Cathy okrent, ibid, P.198.

(١٥) يقصد أيضا بشرط التهجم (offensiveness) أن يكون الفعل المكون له مصدر إرباك للشخص المعتاد، أو يسبب إحراجا كبيرا (highly embarrassing) تتجم عنه معاناة أو ألم أو كرب عاطفي (emotional distress).

معلومات خاصة عن طريق تصفح بريده الإلكتروني، أو إجراء فحوصات دم إجبارية للشخص (compulsory blood tests)، أو نشر صور أو مقاطع فيديو لزوجين يقومان بعمل جنسي مشروع، أو نشر صور لأشخاص قبل وبعد خضوعهم لعمليات التجميل (Pre-operative and post-operative photographs of plastic surgery) وغير ذلك من الأفعال.

المقصد الثالث : الإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير

تتمثل الصورة الثالثة من صور التعدي على الحق في الخصوصية بقيام المدعى عليه بالإعلان عن وقائع وتفاصيل تتعلق بالحياة الخاصة للمدعي⁽¹⁶⁾. إذ يقوم مرتكب الخطأ المدني (tortfeasor) بإفشاء معلومات ذات خصوصية محضة تتعلق بشخص ما دون إذن منه⁽¹⁷⁾. وينبغي أيضا قياس أو تقدير الإعلان أو الإفشاء وفقا لمعيار موضوعي، وهذا يعني بأن فعل الإعلان أو الإفشاء لا يكفي تعديا على الحق في الخصوصية، إلا إذا عده الشخص المعتاد فعلا بالغ الإيذاء والتهجم (highly offensive). ولا يمكن تكيف الفعل كتعدي على الحق في الخصوصية، إذا كانت التفاصيل المعلنه عن طريق هذا الفعل معروفة أو سبق للناس الإطلاع عليها. مثال ذلك لو أعلنت إحدى قنوات التلفزة عن اسم ضحية توفيت بعد أن تم اغتصابها، ففي مثل هذه الحالة فإنه لا يجوز لوالدي الضحية إقامة دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، لأن اسم الضحية موجود في سجلات سلطات التحقيق، وهي متاحة للإطلاع عليها وسوف تكون معروفة للكافة عند إجراء المحاكمة، ويعد النشر في وسائل الإعلام (mass media) من أكثر طرق الإعلان عن الوقائع شيوعا. كما يشترط لتكيف فعل الإعلان عن الوقائع المتعلقة بخصوصيات الغير كتعدي على الحق في الخصوصية أن لا يكون من الأمور التي تثير الاهتمام المشروع لدى الرأي العام، فعلى سبيل المثال لا يمكن لشخص متهم بجريمة قتل ولديه سوابق في الإجرام أن يقيم دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية على صحيفة يومية نشرت سجلا عن سوابقه الإجرامية، لأن مثل هذه الأنشطة معروفة أولا، وتعد محط الاهتمام المشروع لدى الرأي العام ثانيا. ومن جهة أخرى فإنه يمكن تكيف نشر الصور والمقاطع على مواقع الإنترنت تعديا على الحق في الخصوصية إذا كان بالغ الإيذاء والتهجم وفقا لمنظور الشخص العاقل أو المعتاد (highly offensive) مثال ذلك تصوير امرأة وهي تلد طفلا عن طريق عملية قيصرية (caesarian section) وافقت على تصويرها لأغراض تعليمية فقط، إلا أنه تم نشرها على مواقع الإنترنت، أو كإعلان لمصلحة الشركات التجارية للمستلزمات الطبية. وأخيرا فإن الدفع بالحقيقة (plea of truth) لا يعد دفا لدعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على

(16) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.400.

(17) Cathy okrent, ibid, P.199.

الحق في الخصوصية خلافا لدعوى القذف، لأن هذه الدعوى تهدف إلى حماية وقائع الحياة الخاصة من الإعلان أو النشر التهجمي والذي يتم دون إذن من المدعي، وليس إلى حماية سمعة الشخص، مما يجعل التحقق من حقيقة وصحة الوقائع المنشورة أمراً غير مطلوب⁽¹⁸⁾.

المقصد الرابع: وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة

ويقصد به إظهار الشخص بمظهر كاذب في نظر الناس أو أمام الرأي العام (put the person in a false light). إن وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة لا يعني بالضرورة نشر معلومات كاذبة عنه، ولكن يكفي أن تكون المعلومات مضللة (misleading information) بحيث تكون بالغة الإيذاء والتهمج في منظور الشخص العاقل أو المعتاد، لكي يمكن تكييفها كخطأ وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة (tort of false light) ويكون بإمكان المدعي إقامة دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن وضعه تحت الأضواء الكاذبة (false light case)، وغالبا ما يستند الأساس القانوني لهذه المسؤولية على الإهمال (negligence) أو سوء النية (malice). فيمكن للمدعي أن يكسب هذه الدعوى إذا ما أثبت أن المدعي عليه وضعه تحت الأضواء الكاذبة أو أظهره بمظهر كاذب أمام الناس عمداً أو بسوء نية أو نتيجة تهوره أو طيشه أو تقصيره، مثال ذلك، إذا قامت إحدى الصحف بنشر مقال حول احتيال سائقي الأجرة وتلاعبهم بعداد سياراتهم وعززت مقالها بصورة للمدعي، مما يوحي للناس بأن المدعي يلجأ إلى مثل هذه الممارسات، إلا أنه لم يكن في واقع الأمر قد لجأ إليها، فيكون بإمكان المدعي أن يكسب دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن وضعه تحت الأضواء الكاذبة والذي يعد تعدياً على الحق في الخصوصية، إذا أثبت أن الصحيفة المدعى عليها قد تعمدت في إظهاره بهذا المظهر الكاذب، أو أنها قامت بذلك نتيجة تقصير أو تهور⁽¹⁹⁾. ويختلف خطأ وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة عن خطأ القذف من حيث أن الإعلان عن المعلومات يكون للكافة في الأول في حين يكفي أن يكون لشخص واحد فحسب في الثاني، فضلا عن ذلك أن الأول ينبغي أن يكون بالغ التهمج (highly offensive) في منظور الشخص العاقل أو المعتاد، كوصف المدعي في صحيفة على نحو مثير للسخرية أو للشفقة والعطف، أما الثاني فينبغي أن يكون مؤذياً للسمعة فحسب، ولا يشترط أن يفترن بتهمج بالغ على المدعي كوصف المدعي بعدم الأمانة أو عدم النزاهة أو بالفساد الإخلاقي، ويمكن ارتكاب خطأ وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة عن طريق ما يعرف بالاختلاق الروائي (fictionalization) وهو الإشارة إلى أشخاص حقيقيين في السرد الروائي عن طريق شخصيات وهمية ترمز إلى الأشخاص الحقيقيين.

(18) Cathy okrent, ibid, P.199.

(19) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.401.

الفرع الثالث : الخصائص المميزة لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية

يتسم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية بعده خطأ من الأخطاء المدنية بمجموعة من الخصائص التي يشترك بعضها مع أخطاء مدنية أخرى معينة ويتميز البعض الآخر عن باقي الأخطاء المدنية في القانون الإنكليزي ومن أهم هذه الخصائص:

أولاً: يعد خطأ التعدي على الحق في الخصوصية من الأخطاء المدنية الحديثة العهد في القانون الإنكليزي، والتي لم يتضمنها قانون الأخطاء المدنية (the law of torts) الذي ينتمي إلى قانون الأحكام العام (common law) والذي يعد قانوناً عرفياً غير مكتوب ومبني على السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية، وقد رأينا أن البداية الحقيقية لنشوئه كانت في ضوء قضية (Campbell v. Mirror Group Newspapers 2004).

ثانياً: يتسم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية بظهوره في أربع صورة مميزة هي:
١- استعمال اسم وصورة الغير دون إذن منه. ٢- التدخل أو التطفل غير المعتاد أو غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته. ٣- الإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير أو بحياته الخاصة. ٤- وضع الغير تحت الأضواء الكاذبة أو إظهاره بمظهر كاذب أو مضلل أمام الناس^(٢٠).

ثالثاً: يتسم التعدي على الحق في الخصوصية بأنه من الأخطاء المدنية التي تدخل المسؤولية المدنية الناجمة عنه تحت مفهوم النظرية الشخصية للمسؤولية المدنية، وتكون المسؤولية بمقتضاها مسؤولية خطئية تنهض عن طريق إثبات الركن المعنوي للخطأ المدني والمتمثل بأحد الأوجه أو الصور الثلاث التي تميز الحالة الذهنية (state of mind) المكونة له وهي سوء النية (malice) والعمد (intention) والإهمال (negligence)^(٢١).

رابعاً: يتسم التعدي على الحق في الخصوصية بأنه من الأخطاء المدنية العمدية (intentional torts)، والذي تظهر الحالة الذهنية المكونة لركنه المعنوي في صورة العمد وهو إرادة الفعل وإرادة النتيجة معاً.
خامساً: يتسم الفعل المكون لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في أغلب صورته بسمة أو بخاصية التهجم البالغ أو المفرط على عزلة الغير أو خلوته أو شؤونه الخاصة (highly offensive)^(٢٢).

(20) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.392.

(21) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.4.

(22) Marshall shapo, ibid, P.465.

سادسا: يتسم فعل التعدي على الحق في الخصوصية في بعض جوانبه بسمة العلنية (publicity)، ويكون قوامه الإعلان عن وقائع تتعلق بخصوصيات الغير أمام أعين الناس أو نشرها في وسائل الإعلام أو إفشاء أسرار الغير.

سابعاً: لا يشترط أن يتسم الإعلان عن الوقائع المتعلقة بخصوصيات الغير أو بحياته الخاصة بسمة الحقيقة أو الصدق، لأن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية يرتكب ضد عزلة شخص ما أو خلوته أو سرية شؤونه الخاصة، وليس ضد سمعته أو اعتباره كما هو الحال بالنسبة إلى خطأ القذف (tort of defamation)، لذا فإن التحقق من حقيقة أو صحة أو صدق الوقائع المعلنة أو المنشورة يعد أمراً غير مطلوب أو غير وثيق الصلة بالموضوع.

ثامناً: يرجع أصل خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي إلى خطأ مدني آخر سابق عليه هو الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence) والذي تغيرت طبيعته القانونية ليتخذ صورة أخرى هي إساءة استعمال المعلومات الخاصة (misuse of private information). ثم استقر على صيغة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية⁽²³⁾.

تاسعاً: تهدف بعض صور خطأ التعدي على الحق في الخصوصية إلى تحقيق أغراض تجارية، كأن يتم إساءة استعمال العناصر الشخصية للغير لغرض تحقيق الربح المادي، كما هو الحال بالنسبة إلى خطأ التعدي على الحق في الخصوصية عن طريق استعمال اسم الغير أو صورته أو بعض الوقائع عن حياته الخاصة للدعاية التجارية، لذا يمكن القول بأن هذه الصورة من صور التعدي على الحق في الخصوصية غالباً ما تتسم بسمة تجارية.

عاشراً: يقاس خطأ التعدي على الحق في الخصوصية أو يتحدد وفقاً لمعيار موضوعي قوامه الشخص العاقل أو المعتاد. فبالنسبة إلى التدخل أو التطفل غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته فإن عدم معقولية (unreasonableness) التدخل أو التطفل تتحدد بمعيار موضوعي. فيتحقق التطفل غير المعقول إذا قام مرتكب الخطأ المدني بانتهاك عزلة أو خلوة شخص ما عن طريق اختلاس النظر أو استراق السمع أو غير ذلك، بحيث لا يفترض الشخص العاقل أو المعتاد إمكانية القيام بهذا الانتهاك، كما أن مفهوم العزلة أو الخلوة يتحدد وفقاً لمعيار موضوعي أيضاً، إذ يفترض أن الشخص يكون في عزلة أو خلوة إذا كان في مكان تتولد لدى ذلك الشخص فيه قناعة معقولة أو توقع معقول بتمتعه بالسرية أو الخصوصية بأن يكون مطمئناً من أن خصوصياته تكون بعيدة عن أعين الناس في هذا المكان، وأنه لا يتوارد أو يتبادر إلى ذهن الشخص العاقل أو المعتاد إمكانية التطفل على هذا المكان أو مشاهدة ما يوجد بداخله من الغير، كذلك الحال بالنسبة

(23) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.255.

إلى شرط التهجم، فنقاس درجة التهجم وفقا لمعيار الشخص العاقل أو المعتاد، ويكون التطفل أو التدخل تهجما إذا عده الشخص العاقل أو المعتاد كذلك، أي أن يكون مصدر إرباك للشخص المعتاد، أو يسبب له إحراجا كبيرا تتجم عنه معاناة شديدة.

إحدى عشر: يعد التعدي على الحق في الخصوصية من الأخطاء المدنية القابلة للمقاضاة بحد ذاتها (actionable per se) والتي يكفي لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عنها إثبات الخطأ وحده ودون الحاجة إلى إثبات حصول ضرر حقيقي^(٢٤). ولاسيما الضرر المادي، علما أن معظم الأضرار الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية هي أضرار أدبية كالمعاناة النفسية والكره العاطفي (mental distress) والألم الذهني (mental anguish).

الفرع الرابع: التمييز بين التعدي على الحق في الخصوصية وبين أنواع أخرى من الخطأ المدني في القانون الإنكليزي

يتشابه خطأ التعدي على الحق في الخصوصية مع أخطاء مدنية أخرى تضمنها قانون الأخطاء المدنية (the law of torts) الذي يعد قانونا عرفيا غير مكتوب ومبني على السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية، وينتمي إلى قانون الأحكام العام الإنكليزي (the common law)، إلا أنه وعلى الرغم من وجود أوجه شبه وقواسم مشتركة بين خطأ التعدي على الحق في الخصوصية وبعض الأخطاء المدنية الأخرى، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أوجه اختلاف بينها. لذا سوف نحاول في هذا المطلب التمييز والمقارنة بين التعدي على الحق في الخصوصية وبين خطئين من الأخطاء المدنية، واللذين يشتركان معه في بعض الأوجه والسمات، وهما القذف والتعدي على الأشخاص وكما يأتي:

المقصد الأول: التمييز بين التعدي على الحق في الخصوصية وبين القذف

يعرف جانب من الفقه الإنكليزي^(٢٥) القذف بأنه (نشر بيانات أو معلومات عن شخص ما يتضمن إسناد واقعة معينة إليه تؤدي إلى التقليل من مكانته واعتباره بين العقلاء من أعضاء مجتمعه (right-thinking members of society) وتؤدي بهم إلى تجنبه والنأي بأنفسهم عنه)، ويتشابه التعدي على الحق في الخصوصية مع القذف في أن كليهما من الأخطاء المدنية العمدية الموجهة ضد شخص معين، وأن المسؤولية المدنية الناجمة عن كليهما تنضوي، وكأصل عام، تحت مفهوم النظرية الشخصية للمسؤولية. إذ إن المسؤولية المدنية الناجمة عن كليهما تكون، وكأصل عام، مسؤولية خطئية (fault-based tort)

(24) John cooke, Law of tort, financial times, pitman publishing, fourth ed. 1999, P.273.

(25) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.215.

(liability)، أي مبنية على الخطأ^(٢٦)، فالحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي لخطأ القذف الكتابي (libel) تقوم على أساس الأوجه الثلاثة البارزة التي تميز الحالة الذهنية لهذا الركن وهي: سوء النية (malice) والعمد (intention) والإهمال (negligence) وينطبق الأمر نفسه على الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية، والتي تقوم أيضا على أساس الأوجه الثلاثة البارزة المكونة للحالة الذهنية لهذا الركن، أي سوء النية والعمد والإهمال، إلا أنه وعلى الرغم من هذا التشابه، فقد تظهر بينهما الاختلافات الآتية:

أولاً: يتخذ التعدي على الحق في الخصوصية أربع صور هي استعمال اسم وصورة الغير دون إذن منه والتطفل غير المعقول على عزلته أو خلوته والإعلان عن وقائع تتصل بخصوصياته أو بحياته الخاصة ووضعه تحت الأضواء الكاذبة أو المضللة (أي إظهاره بمظهر كاذب أو مضلل). أما القذف فيتكون من صورتين هما القذف الكتابي (libel) والقذف الشفوي (slander)^(٢٧).

ثانياً: يكفي لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف إذا ما تم الإعلان عن البيانات التشهيرية (defamatory statements) لشخص واحد فحسب^(٢٨)، أما المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية فلا تنهض إلا إذا تم الإعلان عن الوقائع التي تتصل بخصوصيات الشخص أو بشؤونه الخاصة لمجموعة كبيرة من الأشخاص، أو إظهاره بمظهر كاذب أو مضلل في أعين الناس.

ثالثاً: تحمي دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف سمعة الشخص^(٢٩)، أما دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية فإنها تحمي خصوصيات الشخص وحياته الخاصة وبعض العناصر الشخصية كاسم الشخص أو صورته أو صوته.

رابعاً: على الرغم من أن البيانات أو التصريحات أو العبارات التشهيرية التي تشكل جوهر القذف تسيء إلى سمعة الشخص المقذوف، إلا أنها لا تكون غالباً ذات طابع تهجمي (non-offensive)، على العكس من الإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير وكذلك وضعه تحت الأضواء الكاذبة، فإن الفعل المكون لهذين

(26) Richard A. Epstein, *ibid*, p 493

(27) Vera Bermingham, *Nutshells Tort*, sixth edition, sweet and Maxwell, 2003 , P.96.

(28) John wilman, *Brown: GCSE Law*, ninth edition, Thomason, Sweet and Maxwell, 2005, P.228.

(29) Mark lunney and ken Oliphant, *Tort law, Text and Materials*, Fifth edition, Oxford University Press, 2013. P.687

الخطأين ينبغي أن يكون بالغ التهجم (highly offensive) لكي تنهض المسؤولية المدنية لمرتكب هذين الخطأين المدنيين.

خامساً: لا يشترط أن يتسم الإعلان عن الوقائع المتعلقة بخصوصيات الغير أو بحياته الخاصة بالحقيقة أو بالصدق أو بالصحة، لأن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية يرتكب ضد عزلة الغير أو خلوته أو سرية شؤونه الخاصة، خلافاً لخطأ القذف الذي يرتكب ضد سمعة الشخص أو اعتباره أو مكانته بين أفراد مجتمعه، لذا يشترط أن يتسم بالحقيقة أو بالصدق أو بالصحة.

سادساً: واستناداً على النقطة السابقة، فإن الدفع بالحقيقة (plea of truth) لا يمكن اللجوء إليه لنفي المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية ولا سيما عن طريق الإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير تهدف إلى حماية وقائع الحياة الخاصة من الإعلان أو النشر التهجومي أو المحرج الذي يتم دون إذن من المدعي، ولأن مناط هذه المسؤولية هو الانطباع (impression) الذي يتركه الإعلان عن هذه الوقائع لدى الناس، أو وقعها على الكافة، وبغض النظر عن صدق أو كذب تلك الوقائع خلافاً للمسؤولية المدنية الناجمة عن القذف والتي يكون مناطها سمعة المقذوف واعتباره ومكانته بين الأعضاء العقلاء في مجتمعه. لذا فإنه يمكن للقاذف (المدعى عليه) إذا ما أراد أن ينفي عنه المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف، أن يتمسك بالدفع بالحقيقة (أو ما يعرف بالتبرير)، وذلك بأن يثبت صحة وصدق عبارات القذف.

سابعاً: تكون المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف الشفوي (slander) وخلافاً للقذف الكتابي (libel) مسؤولية موضوعية (strict liability)، لأن هذه المسؤولية لا تستند على أساس الركن المعنوي للخطأ المدني، والمتمثل بأوجهه الثلاثة المشار إليها، ولا تكون بالتالي مسؤولية خطئية، بعكس المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية بصوره المختلفة، والتي تكون مسؤولية خطئية وتتضوي تحت مفهوم النظرية الشخصية للمسؤولية.

المقصد الثاني: التمييز بين التعدي على الحق في الخصوصية وبين التعدي على الأشخاص

يعرف جانب من الفقه الإنكليزي⁽³⁰⁾ التعدي على الأشخاص بأنه (أحد الأخطاء المدنية الإنكليزي التي يتضمنها قانون الأخطاء المدنية، والمتمثل بالتعدي بالضرب وهو الاعتداء الجسماني على الشخص أو بالتهديد بالتعدي بالضرب وهو التهديد بالاعتداء الجسماني على الشخص، أو بالاحتجاز غير المشروع) ويتشابه التعدي على الحق في الخصوصية مع التعدي على الأشخاص في أن كليهما من الأخطاء المدنية

(30) Vera Bermingham, ibid, P.101.

العمدية^(٣١) الموجهة ضد شخص معين^(٣٢)، وان المسؤولية المدنية الناجمة عن كليهما تتضوي، وكأصل عام، تحت مفهوم أو عنوان النظرية الشخصية في المسؤولية، كما أن دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن كليهما تهدف إلى حماية شخص المدعي من التعدي المرتكب ضده، إلا أنه وعلى الرغم من أوجه الشبه المذكورة، فإنه يمكن أن تبرز بينهما الاختلافات الآتية:

أولاً: يهدف النظام القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الأشخاص إلى حماية السلامة البدنية (physical integrity) للأشخاص من التعدي بالضرب أو التهديد بالتعدي بالضرب أو الاحتجاز غير المشروع. في حين يهدف النظام القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية إلى حماية الراحة النفسية أو الذهنية أو العاطفية (mental or emotional well-being) للشخص (أي المدعي) وذلك بحماية عزلته الشخصية أو خلوته من أية صورة من صور التعدي على الحق في الخصوصية، فضلاً عن حماية حياته الخاصة.

ثانياً: يتجسد التعدي على الأشخاص بانتهاك العناصر المادية للإنسان والمتمثلة بجسده، أما التعدي على الحق في الخصوصية فيتجسد بانتهاك العناصر المعنوية للإنسان والمتمثلة باسمه أو صورته أو مظهره أمام الناس، فضلاً عن كل ما يتعلق بشؤونه الخاصة أو بحياته الخاصة.

ثالثاً: ينفذ المدعى عليه التعدي على الأشخاص بثلاث وسائل مادية هي التعدي بالضرب والتهديد بالتعدي بالضرب والاحتجاز غير المشروع، أما التعدي على الحق في الخصوصية فغالبا ما ينفذ عن طريق أفعال تنطوي على تهجم بالغ القسوة ضد شخص ما أو وضعه في موضع إرباك أو إحراج شديدين (highly embarrassing and offensive).

المطلب الثاني: مفهوم التعدي على الحق في الخصوصية في القانون العراقي

ذكرنا سابقاً بأن القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ لم ينظم الحق في الخصوصية ولم يتطرق إليه والى الحقوق اللصيقة بالشخصية على وجه العموم باستثناء الحق في الاسم^(٣٣)، إلا أن دستور

(31) Chirs Turner, Key cases Tort Law, second edition, Routledge, 2011, P. 173

(32) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.308. see also Joseph Glannon, the law of torts, examples and explanations, 4th edition, Aspen publishers, 2010. P.3 and William Buckley, Cathy Okrent, p.11.

(٣٣) د.سعيد عبد الكريم مبارك. أصول القانون. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد. ١٩٨٢. ص٢٧٤ ينظر أيضاً عبد الباقي البكري وزهير البشير. المدخل لدراسة القانون. المكتبة القانونية. بغداد. ٢٠٠٩. ص ٢٨٩ ود.كريم مزعل شبي الساعدي وحسن محمد كاظم ، الحق في الخصوصية/دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء ،المجلد الثاني. العدد العاشر.مايس ٢٠٠٥.ص٨٨

جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نص على هذا الحق في المادة (١٧) من الباب الثاني المكرس للحقوق والحريات، وهذا يعني بأن هذا الحق صار من الحقوق المدنية (الفردية) الدستورية^(٣٤)، التي نص عليها صراحة دستور العراق لعام ٢٠٠٥. لذا ينبغي أن نبحث في مفهوم الافعال التي تعد إعتداءً أو إنتهاكاً يشكل مساساً بالحق في الخصوصية، عن طريق تعريفها وبيان صورها، ثم مقارنة موقف القانون الانكليزي بموقف القانون المدني العراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية، على أن نؤجل البحث في الحماية القانونية للحق في الخصوصية في القانون العراقي الى حين دراسة موضوع الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانون العراقي الى المبحث الرابع والاخير من هذه الدراسة. وعلى هذا الاساس فسوف نقسم هذا المطلب الى ثلاثة فروع نكرس الاول لتعريف التعدي على الحق في الخصوصية والثاني لدراسة صور هذا التعدي في القانون العراقي، والثالث لمقارنة موقف القانون الانكليزي بموقف القانون العراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية وكما يأتي:

الفرع الأول: تعريف التعدي على الحق في الخصوصية

يعرف جانب من فقه القانون المدني العراقي^(٣٥) التعدي بأنه (انحراف عن مسلك الرجل المعتاد المحاط بنفس ظروف الفاعل الخارجية)، والانحراف في السلوك قد يكون متعمداً أو غير متعمد، والانحراف المتعمد هو ما يتصل بقصد الإضرار بالغير، أما الانحراف غير المتعمد فهو ما يصدر عن إهمال وتقصير. ويقاس التعدي في القانون المدني العراقي بمعيار موضوعي قوامه الشخص المعتاد، ويعرف جانب من الفقه في العراق^(٣٦). التعدي على الحق في الخصوصية بأنه (التعرض أو التدخل أو بصورة تعسفية أو بشكل غير قانوني بخصوصيات أحد أو بعائلته أو بيته أو مراسلاته أو بشرفه أو سمعته). وقد منحت الفقرة الاولى من المادة (١٧) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ لكل فرد الحق في الخصوصية، إذ نصت على أن (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين أو الآداب العامة). إن إعتراف الدستور لكل شخص بالحق في الخصوصية يعني بأنه يثبت له الحماية القانونية من كل إنتهاك أو تعرض أو تدخل في حياته الخاصة، والتي تمثل مضمون الحق في الخصوصية، كما أن النصوص الدستورية أوجبت الاستناد الى أحكام القانون عند إنتهاك الحق في الخصوصية، إذا توافرت أسباب ضرورية ومشروعة تبرر هذا

(٣٤) د.مازن ليلو راضي ود.حيدر أدهم عبد الهادي. المدخل لدراسة حقوق الانسان. الطبعة الاولى. مطبعة جامعة دهوك. ٢٠١٠ص.١٤٧

(٣٥) د. عبد المجيد الحكيم، د. عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الأول، مصادر الالتزام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٠، ص٢١٥.

(٣٦) د.مازن ليلو راضي ود.حيدر أدهم عبد الهادي. مصدر سابق. ص١٤٥

التعرض أو الانتهاك، وأن يكون التدخل أو التجاوز بموجب قرار قضائي^(٣٧) لأن مضمون هذا الحق يرتبط باحترام كل ما يتعلق بأسرار حياة الانسان الخاصة.

الفرع الثاني: صور التعدي على الحق في الخصوصية في القانون العراقي

يتخذ التعدي على الحق في الخصوصية صوراً متعددة في القانون العراقي تختلف باختلاف مضمون الحق في الخصوصية وأنواعه. ويمكن القول بأن مضمون الحق في الخصوصية في القانون العراقي حددته نصوص قانونية متفرقة على عدة قوانين من أبرزها دستور العراق لعام ٢٠٠٥، فضلاً عن القوانين الاخرى لعدم وجود قاعدة عامة في القانون المدني العراقي تنص على الحق في الخصوصية وتحدد مضمونه وتنظم الحماية القانونية لصاحبه من كل تعد يقع عليه، ويتمثل بالاعتداء حقه في الخصوصية أو التدخل في حياته الخاصة، أو التعرض لأي حق من الحقوق للصيقة بشخصيته على وجه الخصوص. إن أهم أنواع الحق في الخصوصية التي نصت عليها القوانين العراقية والتي يمكن التعدي عليها هي : الحق في الصورة والحق في حرمة المسكن والحق في حرمة المراسلات. وسوف نتناول بإيجاز هذه الصور المختلفة من التعدي على الحق في الخصوصية وكما يأتي :

أولاً : التعدي على الحق في الصورة : يعد الحق في الصورة أحد أنواع الحق في الخصوصية، وهو من الحقوق للصيقة بشخصية الانسان، لأنها تعكس كيانه المادي وتعد مظهراً خارجياً لشخصيته^(٣٨)، وعليه ترتبط الصورة بشخص الانسان ارتباطاً وثيقاً، ومن هنا تاتي قيمتها وضرورة حمايتها^(٣٩). ويعني هذا الحق مكنة الشخص في الاعتراض على أن تلتقط له صورة أو أن تنشر صورته على الملأ أو بأية وسيلة من وسائل الاعلام دون موافقته الصريحة أو الضمنية^(٤٠). وعلى الرغم من أن الحق في الصورة ينضوي تحت مفهوم حق الشخص في تمييز ذاته، لأنه يرمي، وكما هو الحال بالنسبة إلى الحق في الاسم إلى تمييز الشخص

(٣٧) د.حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٧ ينظر أيضاً د.ببرك

فارس حسين الجبوري. حقوق الشخصية وحمايتها المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠٠٩. ص١٩٧ ود.سيفان باكراد ميسروب. حماية الحق في سرية المراسلات في ظل التطور التكنولوجي للمعلومات، بحث منشور في مجلة

بحوث مستقبلية ،مركز الدراسات المستقبلية ، كلية الحداثة الجامعة ،الموصل،العدد، ٣٥ ، تموز ٢٠١١ ، ١٦٧

(٣٨) د. حسن كيرة. المدخل الى القانون ، القانون بوجه عام النظرية العامة للقاعدة القانونية ، النظرية العامة للحق.منشأة

المعارف بالاسكندرية. ١٩٩٣. ص ٤٥٢ ينظر أيضاً د.نبيل إبراهيم سعد ود.عصام أنور سليم ، المدخل للعلوم القانونية.نظرية

القانون-نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٥٣

(٣٩) د سعيد جبر، الحق في الصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١ وما بعدها.

(٤٠) د.حسام الدين كامل الاهواني. الحق في احترام الحياة الخاصة. دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٧٨. ص ١١٣

عن غيره من الاشخاص^(٤١). الا أننا نؤيد الاتجاه الفقهي^(٤٢) الذي يرى بأن الحق في الصورة هو من أبرز أنواع الحق في الخصوصية، لأن المساس به يعد من أشد أنواع التعدي على الحق في الخصوصية. إذ أن النقاط الصورة عن طريق التلصص أو خلسة دون إذن صاحبها، أو حتى القيام بنشرها بعد ذلك، لا يعد مساساً بحق من الحقوق اللصيقة بالشخص وهو حق الشخص في صورته أو كيانه المادي أو الجسدي فحسب، بل يتعدى ذلك الى كونه مساساً وانتهاكاً للحق في حياته الخاصة، ولاسيما إذا تمخض عن الصورة كشف النقاب عن أمور تعد من خصوصيات الشخص. ويتمثل التعدي على الحق في الصورة في القانون العراقي بصورة بارزة هي نشر الصورة دون إذن صاحبها^(٤٣). الا أنه يمكن اضافة نوع آخر من أنواع التعدي على الحق في الصورة وهو إلتقاط الصورة دون إذن صاحبها، ولاسيما في ظل التطور الهائل في الآت التصوير الرقمية والهواتف النقالة التي تمتلك قدرة فائقة على التقاط الصور عن بعد وبدقة متناهية. وقد يضاف الى ذلك نوع آخر من أنواع التعدي وهو تغيير صورة الشخص لأغراض السخرية والتهمك والاستهزاء. ثانياً: التعدي على الحق في حرمة المسكن : ورد الحق في حرمة المسكن في الفقرة الثانية من المادة (١٧) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥، والتي نصت على أن (حرمة المساكن مصنونة ولايجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها الا بقرار قضائي ووفقاً لقانون). ويتمثل التعدي على الحق في حرمة المسكن بدخول مسكن الغير أو التعرض له على نحو غير مشروع. أو إنتهاك حرمة المساكن بصورة تعسفية أو بشكل غير قانوني. الا أن الحق في حرمة المسكن ليس مطلقاً، فقد أجاز المشرع بعض حالات التدخل أو التعرض لحرمة

(٤١) د.بيرك فارس حسين الجبوري.مصدر سابق ص ٦١

(٤٢) د.حسام الدين كامل الالهواني.المصدر السابق. ص ٨١

(٤٣) ورد هذا النوع من أنواع التعدي على الحق في الصورة في المادة (٣٦) من قانون حماية حق المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ والتي نصت على أنه "لايحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم مالم يتفق على غير ذلك، ولا يسري الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو بأشخاص يتمتعون بشهرة عامة أو سمحت بذلك السلطات العامة خدمةً للمصلحة العامة، ومع ذلك لايجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو سمعته أو مركزه الاجتماعي وللشخص الذي تمثله الصورة ان يأذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها =من النشرات المماثلة حتى لو لم يسمح بذلك المصور مالم يفضي الاتفاق بغير ذلك، وتسري الأحكام على الصور أياً كانت الطريقة التي عملت بها من رسم أو حفر أو نحت أو أية وسيلة أخرى"

المساكن، إذا كانت هناك أسباب ومبررات ضرورية تسوغ هذا التدخل^(٤٤). وقد عد القضاء العراقي في العديد من أحكامه مجرد الدخول على نحو غير مشروع الى مسكن الغير جريمة انتهاك حرمة مسكن، حتى وإن لم يترتب عليه سرقة أي مال منقول، وجاء في أحد احكامه بأن (مشاهدة الشاهد للمتهم واقفاً في الكراج وقيامه بتحريك الدراجة (٤) أمتار لا يعد شروعاً في السرقة وإنما هي جريمة إنتهاك حرمة مسكن وفق المادة (٤٢٨) من قانون العقوبات^(٤٥)).

ثالثاً: التعدي على الحق في حرمة المراسلات : ورد الحق في حرمة المراسلات في المادة (٤٠) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ والتي نصت على أنه (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها مكفولة ولايجوز مراقبتها أو التنصت عليها أو الكشف عنها الا لضرورة قانونية أو أمنية ويقرر قضائي). ويتمثل التعدي على الحق في حرمة المراسلات في التعرض لسرية المراسلات وانتهاكها^(٤٦)، سواء أكانت تلك المراسلات الكترونية، فيتم التعدي عليها بالتمسك بسرية البريد الالكتروني مثلاً أم بريدية (تقليدية) يجري التعدي عليها بقيام الموظف المختص لدى مكاتب البريد وخدمات الاتصالات السلوكية واللاسلكية بالاطلاع على المراسلات الخاصة وفض سريتها^(٤٧). ويرى جانب من الفقه^(٤٨) بأن الحق في حرمة المراسلات إنما هو حق متفرع عن الحق في السرية، أي حق الانسان في أن تبقى أسرارته الخاصة بمنأى عن تدخل الآخرين واستطلاعهم أو فضولهم^(٤٩)، ولاسيما اذا كانت من المسائل المحاطة بدرجة عالية من الكتمان والتي ينبغي أن لا تكون في متناول الجميع ولايجوز الاطلاع عليها دون إذن صاحبها وموافقته، لأن طبيعة الرسالة تسمح بأن تكون وعاءاً لأسرار الافراد، مما يجعل الاطلاع على مضمونها امراً يعرض

(٤٤) د. مازن ليلو راضي ود. حيدر أدهم عبد الهادي. مصدر سابق. ص ١٤٥ ينظر أيضاً د. مصدق عادل طالب وبيداء عبد الحسن ردام . شرح دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، دراسة في التأصيل اللغوي والقانوني للدستور العراقي في ظل معايير الصياغة الدستورية . مكتبة السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٠١

(٤٥) حكم محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية بصفتها التمييزية رقم ٤٦١/جزء/٢٠١٤ في ٢٠١٤/٦/١٢ منشور في مجلة التشريع والقضاء. السنة السابعة. العدد الاول. (كانون الثاني- حزيران) ٢٠١٥. ص ٢٦٤

(٤٦) د. مازن ليلو راضي ود. حيدر أدهم عبد الهادي. مصدر سابق. ص ١٤٥.

(٤٧) بسمة معن محمد ثابت. حماية حق الانسان في الخصوصية في ظل ثورة الاتصالات. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠١٦. ص ١٠٠

(٤٨) د. حسن كيرة. مصدر سابق. ص ٤٥١.

(٤٩) د. نبيل ابراهيم سعد ود. محمد حسين منصور. مبادئ القانون، المدخل الى القانون- نظرية الالتزامات. دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت. ١٩٩٥. ص ١٢٥ ينظر أيضاً د. عصام أحمد البهجي. حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الانسان والمسؤولية المدنية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٥

هذه الاسرار لخطر الافشاء^(٥٠). لذا فإن التعدي على الحق في حرمة المراسلات يعد تعدياً في نفس الوقت على الحق في السرية أو الحق في عدم إفشاء الاسرار. وعلى هذا الاساس فقد أضفت التشريعات المدنية الحماية القانونية للحق في حرمة المراسلات، كما لم تتوان التشريعات الجزائية عن حمايته أيضاً^(٥١).

الفرع الثالث: مقارنة موقف القانون الانكليزي بموقف القانون العراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية

لاتبدو الجدوى من وراء الدراسات المقارنة واضحة دون القيام بعقد مقارنة فعلية بين القوانين المقارنة موضوع الدراسة للتوصل الى أوجه الشبه والاختلاف بينها، لذا سنحاول في هذا الفرع إجراء مقارنة بين موقف القانونين الانكليزي والعراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية وكما يأتي :

أولاً : أوجه الشبه : يتشابه موقف القانون الانكليزي مع موقف القانون العراقي في المسائل الآتية : ١- يتشابه القانونان في أن الحق في الخصوصية وكذلك المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي عليه يعدان من المواضيع الحديثة العهد على كلي القانونين ٢- كما يتشابه خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي مع فكرة التعدي في القانون المدني العراقي في أن كليهما يقاس بمعيار موضوعي قوامه الشخص العاقل أو المعتاد ٣- ويتشابه القانونان الانكليزي والعراقي من حيث المضمون التشريعي للحق في الخصوصية، إذ نصت المادة الثامنة (٨) من تشريع حقوق الإنسان الانكليزي لعام ١٩٩٨ والمادة السابعة عشرة (١٧) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ على نفس المضمون تقريباً وهي حق الشخص في الحياة الخاصة وحرمة المسكن والمراسلات.

ثانياً : أوجه الاختلاف : من أهم أوجه الاختلاف بين القانونين الانكليزي والعراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية ما يأتي:

١- يرجع مصدر الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي الى تشريع حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ (the human rights Act 1998) بالدرجة الاساس فضلاً عن بعض السوابق القضائية للمحاكم الانكليزية^(٥٢). أما صور التعدي عليه فيرجع معظمها الى الاحكام والسوابق القضائية لتلك المحاكم وبالنسبة

(٥٠) د. طارق احمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١ ، ص ٥٤

(٥١) علي أحمد عبد الزعبي. حق الخصوصية في القانون الجنائي. دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الموصل. ٢٠٠٤. ص ١٤٢

(52) Mark lunney and ken Oliphant, ibid. P. 778-780

الى مضمون الحق في الخصوصية في القانون العراقي وصور التعدي عليه فيرجع مصدرهما الى دستور العراق لعام ٢٠٠٥ فضلاً عن بعض التشريعات العادية الاخرى.

٢- يقوم خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي على ركنين هما الركن المادي والركن المعنوي أسوة بباقي الاخطاء المدنية المعروفة في قانون الاخطاء المدنية الانكليزي (Law of Torts)، أما التعدي على الحق في الخصوصية في القانون العراقي فيقوم على أساس فكرة التعدي والتي تتمثل بالركن المادي للخطأ التقصيري فحسب دون ركنه المعنوي، لأن القانون المدني العراقي أقام المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار على أساس فكرة التعدي التي أستمدها من الفقه الاسلامي مع بعض التحوير، خلافاً لبعض القوانين الاخرى كالقانونين المدنيين الفرنسي والمصري، والذين أقامها على أساس فكرة الخطأ كما هو الحال بالنسبة الى القانون الانكليزي.

٣- مر خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي بمراحل للتطور التاريخي، فعندما كان الحق في الخصوصية غير معروف في القانون الانكليزي^(٥٣)، كان الخطأ المدني الذي يرتكب ضد الحياة الخاصة للشخص وما يكتنفها من مسائل شخصية يفترض أن تكون محاطة بدرجة عالية من الكتمان والسرية، هو خطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (Breach of confidence)^(٥٤)، ثم غيرت المحاكم الانكليزية من تكييفها للطبيعة القانونية لهذا الخطأ لاحقاً وأضفت عليه وصفاً آخر هو خطأ إساءة استعمال المعلومات الخاصة (misuse of private information)، الى أن تبلور خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في مفهومه الحالي في ضوء قضية (Campbell v. Mirror Group Newspapers 2004) والتي سنتطرق اليها لاحقاً، وقد تكون من مجموعة أخطاء مدنية عرفت بأخطاء التعدي على الحق في الخصوصية^(٥٥) (Privacy torts). أما في القانون العراقي فإن فعل التعدي على الحق في الخصوصية لا يزال يستند على فكرة التعدي التي يقوم أساسها القانوني على المادة (٢٠٤) من القانون المدني العراقي^(٥٦).

(53) Daniel J. solove & Paul M. Schwartz. Privacy law, fundamentals. IAPP publication (International Association of privacy professionals), 2013, P.46

(54) Simon Deakin , Angus Johnston and Markesinis. Tort law. Seventh edition Clarendon press. Oxford , 2013.p.705

(55) J. solove & Paul M. Schwartz. ibid. P. 41

(٥٦) نصت المادة (٢٠٤) من القانون المدني العراقي على أن (كل تعد يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض)

المبحث الثاني

مراحل تطور فكرة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي

لقد مر تطور فكرة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي بمرحلتين مهمتين. الاولى هي مرحلة ما قبل صدور تشريع حقوق الانسان لعام ١٩٩٨، والثانية هي مرحلة ما بعد صدور هذا التشريع. وسوف نقوم بتسليط الضوء على هاتين المرحلتين وكما يأتي :

المطلب الأول: مرحلة ما قبل صدور تشريع حقوق الانسان لعام ١٩٩٨

ظلت المحاكم الإنكليزية وإلى وقت قريب ترفض الاعتراف بالتعدي على الحق في الخصوصية كخطأ من الأخطاء المدنية (Tort of invasion of privacy)، على أساس أن الحق في الخصوصية نفسه غير موجود أصلاً في قانون الأحكام العام (common law) لذا فإنها لم تعترف أيضاً بوجود خطأ مدني يتمثل بالتعدي على الحق في الخصوصية، إلا أنه كانت هناك حماية معينة للخصوصية، ولكنها لم تكن تعد جزءاً من القانون الإنكليزي^(٥٧). وفي الوقت الذي لم تقدم فيه دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن القذف أية حماية للحق في الخصوصية، فإنه لم يوجد ما يحمي الحق في الخصوصية سوى دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن أحد الأخطاء المدنية المعروفة بالإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (Breach of confidence)^(٥٨)، أي نشر معلومات سرية دون إذن من صاحبها (disclosure of confidential information)^(٥٩)، إن معرفة القانون الإنكليزي بواجب المحافظة على سرية المعلومات (duty of confidence or duty of confidentiality) هو السبب في وجود الخطأ المدني التقليدي المعروف بخطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات^(٦٠) (the tort of breach of confidence or breach of confidentiality) لذا يمكن القول بأن القانون الإنكليزي لم يكن يعرف وإلى وقت قريب خطأ التعدي على الحق في الخصوصية (tort of invasion of privacy) بالمعنى الدقيق للمصطلح، وقد بينت قضية (coco v. A N clark 1969) الشروط الواجب توافرها لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ

(57) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.252.

(58) Mark lunney and ken Oliphant, ibid, P. 783

(59) Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid.P.433

(60) Carol Brennan, Tort law concentrate. Law revision and study Guide, 3rd edition, oxford university press, 2015, P.192

الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات، وبالتالي إمكانية قيام المدعي برفع الدعوى لحمايته من نشر أية معلومات سرية خاصة به ودون إذن منه، والشروط هي:

١. وجود معلومات خاصة بالمدعي تتسم بالسرية (confidentiality) وبعبارة أخرى فإنها تكتسب طابع الخصوصية بدلا عن العمومية.

٢. أن ينشأ على عاتق المدعي عليه التزام بالمحافظة على سرية المعلومات.

٣. أن يقوم المدعي عليه باستعمال تلك المعلومات دون إذن من المدعي.

فإذا ما توافرت هذه الشروط، فإن المدعي عليه يكون قد أخل بواجب المحافظة على سرية المعلومات، لقيامه بنشر معلومات خصوصية (private information) أو الكشف عنها^(٦١). وكانت أكثر الدعاوى التي ترفع أمام المحاكم الإنكليزية بهذا الخصوص هي تلك الدعاوى التي يقيمها صاحب العمل (رب العمل) على أحد أعماله لقيامه بإفشاء الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة برب عمله إلى شركة أخرى منافسة. فضلا عن ذلك فقد أكدت إحدى المحاكم الإنكليزية بأن دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات يمكن استعمالها أيضا لحماية المعلومات الشخصية (personal information)^(٦٢) وذلك عندما منعت دوق (Argyll) من نشر تفاصيل موسعة عن حفل زواجه الصاخب، على أساس أن كل زوج يكون ملتزما بواجب المحافظة على سرية المعلومات تجاه الزوج الآخر، إلا أن هذه الدعوى لم تكن تقدم في ذلك الوقت سوى هامش ضئيل من الحماية للأسرار الشخصية (personal secrets)، والسبب في ذلك هو أنه لم يكن بالإمكان إقامتها إلا في حالة وجود علاقة سابقة بين الطرفين تفترض التزام كل منهما بواجب المحافظة على سرية المعلومات تجاه الطرف الآخر، كما هو الحال بالنسبة إلى الرابطة الزوجية وعلاقة العامل برب العمل، وبقيت إقامة دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات معلقة على شرط وجود العلاقة السابقة بين الطرفين إلى أن أقيمت دعوى (Attorney-General v. Guardian Newspaper Ltd (No2)) والتي في ضوءها أرسى القاضي اللورد (Goff) قواعد سابقة قضائية جديدة عندما أكد على عدم ضرورة اشتراط مثل هذه العلاقة، وذكر في الحكم الصادر في هذه القضية بأن واجب المحافظة على سرية المعلومات ينشأ بمجرد معرفة أي شخص بمعلومات ذات طابع سري، ويدرك لطبيعتها أو يوافق على إفشاء

(61) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.252.

(62) Richard Spearman QC. The law of privacy. P,1

هذه الصفة عليها، مما يترتب على ذلك نهوض مسؤوليته المدنية، إذا ما قام بنشر تلك المعلومات دون إذن من صاحبها، وقد وسعت هذه السابقة القضائية من نطاق الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات، وهذا يعني بأن الإخلال يمكن أن يحدث في حالة قيام شخص ما بنشر معلومات خصوصية (private information)، حتى وإن كان قد عثر عليها في الشارع مدونة في دفتر مذكرات موجود على قارعة الطريق^(٦٣)، إلا أن المسألة لم تصل إلى حين ذلك الوقت إلى مستوى حماية الحق في الخصوصية، كل ما في الأمر فقد جرى توسيع نطاق دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence action) وقد أكدت المحاكم الإنكليزية على عدم وجود حماية للحق في الخصوصية خارج نطاق دعوى المسؤولية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات أو على نحو منفصل منها. وقد تم هذا التأكيد في قضية (Kaye v. Robertson & sport newspapers Ltd 1991) والتي تتلخص وقائعها بتعرض السيد (Gorden Kaye) والذي هو ممثل مشهور لإصابة بالغة نتيجة حادث^(٦٤). وفي الوقت الذي كان فيه راقدا في المستشفى في حالة شبه فقدان للوعي، تسال عددا من مصوري الصحافة إلى غرفته والتقطوا له بعض الصور، فطلب محاميه من المحكمة إصدار أمر بمنع نشر تلك الصور، إلا أن المحكمة امتنعت عن القيام بذلك، وذكرت في حكمها بأنه لا يوجد في القانون الإنكليزي خطأ مدني يعرف بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية (tort of invasion of privacy) على الرغم من أنها اعترفت بأن رقود الشخص على سرير المستشفى في حالة شبه فقدان للوعي يعد من خصوصيات ذلك الشخص، وأنه يمكن تكييفه كأحد أهم أنواع الحق في الخصوصية والذي يستحق الحماية القانونية، ولم يكن ثمة سبيل للمدعي ليكسب دعواه، إلا إقامتها على أساس المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ الافتراء الكيدي (the tort of malicious falsehood)، والتي غالبا ما تختص دعواها بحماية المصالح التجارية، وذلك لأن الصور الملتقطة للسيد (Kaye) وهو في هذا الوضع قد تعرض للخطر فرص قيامه ببيع القصة التي ينوي تأليفها عن الحادثة، لأنها سوف تختلف عن التعليق الذي سيكتب في الصحف، كما أن الصور بحد ذاتها جرى التقاطها عن طريق الخداع، إلا أن المحكمة أكدت مرة أخرى بأنه ليس بإمكان السيد (Kaye) أن يرفع دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية، وهذا يعني بأنه حتى وإن ثبت أن مصوري الصحيفة المدعى عليها التقطوا الصور دون موافقة المدعي السيد (Kaye)، إلا أن ذلك سوف لن يمنع الصحيفة من نشر الصور، على أساس عدم وجود

(63) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.253.

(٦٤) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/kaye-v-robertson-sport-newspapers-ltd/

حماية كاملة للحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي، وجاء في حكم محكمة الاستئناف (court of appeal) أيضا بأنه لا توجد حماية للحق في الخصوصية في ظل قانون الأحكام العام الإنكليزي (common law)، وقد ساهم الحكم الصادر في هذه القضية في تأخير تطور النظام القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية لعدة سنوات، وإلى حد عام ١٩٩٨ كانت دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب الحفاظ على سرية المعلومات هي الدعوى الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها للحيلولة دون نشر المعلومات أو الصور الخصوصية، وكان رفعها يتم على نطاق محدود جدا^(٦٥).

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد صدور تشريع حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨

لقد بدأت نقطة التحول البارزة في تاريخ تطور خطأ التعدي على الحق في الخصوصية عند إقرار تشريع حقوق الإنسان عام ١٩٩٨ (the human rights Act 1998)^(٦٦) وذلك بتفعيل المادة الثامنة (٨) منه والتي نصت على أنه (يتمتع كل شخص بالحق في احترام حياته العائلية والخاصة ومسكنه ومراسلاته (Everyone has the right to respect for his private and family life، his home and his correspondence)

ولكن هل كان ذلك يعني وضع حجر الأساس لنشوء الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي^(٦٧)؟ وإذا ما نشأ هذا الحق فعلا، فكيف يمكن الموازنة بين المادة الثامنة السالفة الذكر وبين المادة العاشرة (١٠) من نفس التشريع والتي تنص على (تمتع كل شخص بالحق في حرية التعبير وينبغي أن يشتمل هذا الحق على حرية التمسك بالآراء والحصول على المعلومات والآراء ونقلها دون تدخل من السلطة العامة وبصرف النظر عن الحدود)

(Everyone has the right to freedom of expression. This right shall include freedom to hold opinions and to receive and impart information and ideas without interference by public authority and regardless of frontiers)

لقد أجاب عن ذلك الحكم الصادر في قضية (Zeta jones and Northern & shell plc ،Douglas)، والتي تتلخص وقائعها في إقامة حفل زفاف صاحب لنجمين بارزين من نجوم (v. Hello! Ltd 2001)

(65) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.253. see also Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid.P. 459

(66) Carol Brennan, ibid, P. 191

(67) Richard Spearman QC, ibid, P.2. see also Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid.P. 465

(Hollywood) وهما (Michael Douglas) و (Catherine Zeta Jones) وقد شهد الحفل حضور عدد آخر كبير من النجوم^(٦٨)، كما شهد الحفل أيضا تسابقا إعلاميا غير مسبوق لتغطيته، وصل إلى حد الحرب الإعلامية بين المجلتين المعروفتين (Hello) و (ok) واللتان تتنافسان أسبوعيا لتغطية أخبار حفلات زواج المشاهير أو ولادة أطفال جدد لهم، أو ما يدور من أحداث سعيدة في بيوتهم، إلا أن ما حدث في هذه الواقعة هو قيام العريسين ببيع حقوق التصوير الحصرية لحفل زفافهما لمجلة (Ok). وبمقتضى العقد المبرم مع المجلة فقد أعطى العريسان حق اختيار الصور التي سوف تنشر على صفحاتها، ولهما القول الفصل كذلك في كيفية إعادة طبعها. ولكي يتأكد العريسان من عدم تسلل أية مجلة أخرى إلى الحفل لالتقاط الصور خلسة، فقد فرضا إجراءات أمنية مشددة على ضيوف الحفل ومنعوا استخدام الكاميرات الخاصة، إلا أنه وعلى الرغم من دقة الإجراءات فقد تسلل أحد المصورين والتقط مجموعة من الصور خلسة وباعها للمجلة المنافسة (Hello!) فأقام العريسان دعوى طلبا فيها من المحكمة إصدار أمر قضائي (injunction) يحظر على مجلة (Hello!) نشر صور الحفل على صفحاتها، على أساس الافتراء الكيدي، والإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات، فضلا عن التعدي على الحق في الخصوصية، والمهم في هذه القضية هو ادعاء محامي العريسين بإمكانية إقامة دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية وذلك على أساس المادة الثامنة (٨) من تشريع حقوق الإنسان، وفي الجلسة المؤقتة (interim hearing) التي عقدت للنظر في إمكانية إصدار أمر قضائي للمدعين بمنع نشر الصور، فقد وافقت محكمة الاستئناف، وعلى ما يبدو، على إدعاء محامي العريسين، إلا أنها عادت ورفضت هذا الادعاء في الجلسة النهائية (full hearing) وذكر القاضي (Lindsay) في الحكم الصادر بأن تشريع حقوق الإنسان لم ينشئ أي خطأ مدني جديد يعرف بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية، كما أنه وعلى الرغم من أن هذا التشريع يتطلب من المحاكم إنشاء قواعد قانونية جديدة، عندما لا توفر القواعد القائمة حماية كافية للحقوق المنصوص عليها في هذا التشريع، إلا أنه لا توجد أسباب تدعو المحكمة إلى القيام بذلك، طالما كانت القواعد القائمة توفر مثل هذه الحماية، وبالتحديد في هذه القضية المنظورة، لذا فإنه يمكن اللجوء إلى قواعد المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence) للحصول على المعالجات المطلوبة (remedies)^(٦٩). كما ذكر هذا القاضي أيضا بأن

(٦٨) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/douglas-v-hello-ltd1/

(69) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.254. see also Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid.P. 451

مجلة (Hello!) لا بد وأنها كانت تدرك بأنها ملتزمة بالمحافظة على سرية المعلومات المتمثلة بصور حفل الزفاف وأن نشرها لتلك الصور يعد أمراً غير قانوني، لعدم حصولها على الترخيص بالنشر من العريسين، واللذان أوضحوا وبما لا يقبل اللبس بأن حفل الزفاف يعد حدثاً خصوصياً (private event) بالنسبة إليهما، لذا اتخذوا الاحتياطات لمنع دخول أي مصور غير رسمي. كما أشار القاضي إلى مسألة مهمة أخرى، وهي أن السبب في اكتساب الصور لعنصر السرية (element of confidentiality) هو تمتعها بالخصوصية، أي كونها خاصة (private) مما جعلها تمثل موجودات تجارية ذات قيمة (valuable commercial assets)، ويرى جانب من الفقه^(٧٠) بأنه على الرغم من أن الحكم الصادر في هذه القضية يعد تطبيقاً واضحاً للمسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات والمتمثلة بالنظام القانوني التقليدي لسرية المعلومات (traditional law of confidentiality) إلا أنها صارت نقطة انطلاق لإقامة دعاوى أخرى من عدد من المشاهير أو نجوم المجتمع، لغرض استعمال دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات لحماية الخصوصية الشخصية (personal privacy) بعيداً عن مسألة الموجودات أو الأصول التجارية^(٧١). واستمرت المحاكم الإنكليزية على موقفها الرافض لوجود ما يعرف بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي، وظهر هذا الرفض بوضوح في حكم محكمة الاستئناف في قضية (wain wright v. home office 2002) والذي صادق عليه مجلس اللوردات، وهي قضية تختلف وقائعها بعض الشيء عن الوقائع الاعتيادية لدعاوى الحق في الخصوصية، من حيث أنها لا تتعلق بنشر معلومات خاصة كما هو معتاد. ولكن تتلخص وقائعها بقيام أم وابنها بزيارة ابنها الثاني في السجن، وقد جرى إخضاعهما لتفتيش دقيق وصل إلى حد إجبارهما على نزع ملابسهما للتأكد من عدم حملهما أية مخدرات لإدخالها إلى السجن، واتسمت الإجراءات بقدر كبير من الإهانة والإذلال والتوتر النفسي، والتي بلغت حداً أدى إلى إصابتهما بمرض نفسي لاحقاً، فأقاما الدعوى على وزارة الداخلية (home office) وادعيا وجود تعدي أو انتهاك للحق في الخصوصية (invasion of privacy)، إلا أن المحكمة ذكرت في حكمها عدم وجود قواعد تنظم الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي وأن ما موجود من دعاوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الأخطاء المدنية (torts) تحمي بعض جوانب الحق في الخصوصية، كدعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية

(70) Richard Spearman, QC, *ibid*, P.6.

(٧١) ويرى جانب من الفقه الإنكليزي بأن أهم ما في قضية (Douglas) أنها حددت الاتجاه العام للقضاء الإنكليزي والمتمثل باتخاذ دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بالمحافظة على سرية المعلومات كوسيلة لحماية الخصوصية الشخصية .Catherine Elliott & Frances Quinn, *ibid*, P.255.

المعلومات التي تحمي المعلومات الخاصة (private information) ودعاوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي (Trespass) على اختلاف أنواعه والتي تحمي خصوصية الشخص في مسكنه وجسده وأمواله، وأكدت المحكمة بأن قانون الأحكام العام (common law) لا يعرف خطأ مدنياً يتمثل بخطأ التعدي على الحق في الخصوصية (tort of invasion of privacy) وأن قواعد قانون الأحكام العام التي تمثل مبادئ عامة أو شاملة تستند على الأعراف والسوابق القضائية (the broad brush principles common law) تقف عاجزة عن إنشاء حق قانوني مثل الحق في الخصوصية، وهي مهمة ملقاة على عاتق التشريع^(٧٢). إلا أنه يمكن القول بأن القضية المعروفة بـ (Campbell v. Mirror Group Newspapers 2004) تعد البداية الحقيقية لنشوء الحق في الخصوصية^(٧٣)، وتتخلص وقائعها بقيام عارضة الأزياء (Naomi Campbell) برفع دعوى على صحيفة (Daily Mirror) بسبب قيامها بنشر سلسلة من القصص حول علاج (Campbell) من الإدمان على المخدرات، بما في ذلك حضورها اجتماعات جمعية تعنى بمكافحة المخدرات، وتعرف بـ (Narcotics Anonymous NA). وتفاصيل عن الطرق التي نصحت بها الجمعية عارضة الأزياء (Campbell) للتغلب على الإدمان وصور لمغادرتها مكان الاجتماع. وقد رفضت المحكمة محاولة (Campbell) لإقامة دعواها على أساس التعدي على الحق في الخصوصية (invasion of privacy) فاضطرت إلى تأسيسها على أساس الإخلال بالمحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence). وعلى الرغم من أن (Campbell) أقرت بحق الصحافة في نشر وقائع عن كونها كانت مدمنة على المخدرات، لأنها أنكرت ذلك في السابق، وكذلك على أساس الحق في حرية التعبير عن الرأي، إلا أنها ذكرت بأن نشر تفاصيل العلاج الذي تلقته، معززة بصورها وهي في مكان تلقي العلاج يعد إخلالاً بواجب المحافظة على سرية المعلومات، لأن تلك التفاصيل تعد بمثابة معلومات ينبغي على الشخص العاقل أو المعتاد أن يستنتج مسألة الحصول عليها خلسة أو سرا، كما هو الحال بالنسبة إلى أية معلومات تفصيلية عن العلاج الطبي لأي شخص، إلا أن مجلس اللوردات نقض حكم محكمة الاستئناف القاضي برفض الدعوى التي رفعتها (Campbell) بشأن الحق في الخصوصية (privacy action) وذلك في أيار ٢٠٠٤ وبأغلبية ٢/٣، وأصدر حكمه لمصلحة (Campbell)^(٧٤) وأوضح في حكمه العلاقة القائمة بين الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence)

(72) Catherine Elliott & Frances Quinn, *ibid*, P.255.

(73) Richard Spearman, QC, *ibid*, P.9.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/campbell-v-mgn-ltd-costs-hl/

وبين التعدي على الحق في الخصوصية (invasion of privacy)، وحتى القاضيان اللذان رفضا دعوى الحق في الخصوصية التي رفعتها (Campbell) أكدا على وجوب تغيير النظام القانوني للإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (The law on breach of confidence) وذكر القاضي اللورد (Nicholls) بأنه على الرغم من عدم وجود دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية (action for invasion of privacy) في القانون الإنكليزي، إلا أن مسألة حماية الأوجه المختلفة للحق في الخصوصية تعد من المسائل التي تتطور تطورا مطردا وبوتيرة متصاعدة في القانون الإنكليزي، وقد ساهم سن تشريع حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ في هذا التطور. كما أن التطورات التي طرأت على نظام المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بالمحافظة على سرية المعلومات تشهد على ذلك، ثم أشار اللورد (Nicholls) إلى مسألة مهمة وهي أن السبب الذي أدى إلى تغيير الطبيعة القانونية للإخلال بالمحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence) هو أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد عليه في الدعاوى التي ترفع بشأن العلاقات السرية القائمة مسبقا (pre-existing confidential relationship). وعلى هذا الأساس فإن القانون يفرض الآن واجب المحافظة على سرية المعلومات (duty of confidence)، متى ما حصل الشخص على معلومات وكان يدرك أو كان ينبغي عليه أن يدرك وعلى نحو معتاد أو معقول طبيعتها السرية، وهذا يعني بأن نفس الواجب ينبغي أن ينهض^(٧٥)، وبحسب رأي القاضي (Nicholls) عندما يحصل الشخص على معلومات تتسم بالخصوصية (private information) وأضاف أيضا بأنه قد آن الأوان لكي نعترف بأن القيم المنصوص عليها في المادتين ٨ و ١٠ من تشريع حقوق الإنسان ينبغي أن تكون الأساس القانوني لإقامة دعوى المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات، وأن الطبيعة القانونية لهذا الخطأ المدني قد تحولت في الوقت الحاضر أو تغيرت باتجاه ما يعرف بإساءة استعمال المعلومات الخاصة^(٧٦) (misuse of private information). ثم أضاف القاضي اللورد (Hoffmann) قائلاً بأنه قد حدث تغيير بارز في مركز ثقل دعوى المسؤولية المدنية

(75) Catherine Elliott & Frances Quinn, *ibid*, P.255.

(٧٦) جدير بالذكر أن أهم ما قامت به محكمة الاستئناف في قضية (Campbell v. MGN Ltd) أنها ميزت بين التعدي على الخصوصية كخطأ مدني قائم بذاته (infringement of privacy as a free-standing tort) وبين التعدي على الخصوصية كنوع من أنواع الإخلال بالمحافظة على سرية المعلومات (=infringement of privacy as a species of breach of confidence) ويحدث النوع الأول عندما يكون هناك تطفل على خصوصيات الشخص وحياته الخاصة وشؤونه الخاصة ولكنه لا يتضمن الكشف عن الحقائق والمعلومات والمعطيات الخاصة أو إفشاء الأسرار الخاصة، أما الثاني فيتضمن الكشف عن المعلومات الخاصة أو الشخصية أو إساءة استعمالها أو إفشاء الأسرار الخاصة. لمزيد من التفصيل ينظر Richard Spearman, QC, *ibid*, P.8.

الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (action for breach of confidence) عند استخدامها كوسيلة لمعالجة حالات النشر غير المبرر للمعلومات الشخصية، فبدلاً من أن يستند أساساً القانوني على واجب حسن النية (duty of good faith) أو الالتزام بحسن النية الذي ينبغي التقيد به للمحافظة على سرية المعلومات الخاصة، فقد صار يستند على حماية كرامة الإنسان واستقلاله الذاتي (human autonomy and dignity) وهو ما يقتضي الحد من نشر المعلومات عن الحياة الخاصة للآخرين^(٧٧).

المبحث الثالث

شروط المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في

القانون الانكليزي

إن قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي الذي ينتمي إلى قانون الأحكام العام (common law) هو قانون عرفي غير مكتوب ومبني على السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية. لذا فإنه لم يتضمن قاعدة عامة تحدد الشروط الواجب توافرها لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن الخطأ المدني على وجه العموم، والتعدي على الحق في الخصوصية، وعلى نحو خاص، وقد لعبت الأحكام والسوابق القضائية الصادرة عن القضاء الإنكليزي دوراً كبيراً في تحديد هذه الشروط. إذ أجمعت الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإنكليزية على ضرورة توافر شرطين لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، كما قام مجلس اللوردات بتطوير معيار ثنائي يجري استعماله على مرحلتين^(٧٨) (two-stage test) وتتطوي كل مرحلة على سؤال محدد، أو تساؤل تطرحه المحكمة، فإذا جاء الجواب إيجابياً، فإن ذلك يعني توافر أحد الشرطين اللازمين لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، فتنقل المحكمة إلى التساؤل الثاني، فإذا أجيب عليه إيجابياً أيضاً، فحينئذ يمكن للمحكمة أن تتوصل إلى استنتاج مؤداه إمكانية نهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، والتساؤل الأول الذي ينبغي على المحكمة أن تطرحه هو هل تولد لدى المدعي توقع معقول أو قناعة معقولة بضرورة تمتع المعلومات التي نشرت عنه أو أعلن عنها للملاّ بالسرية أو بالخصوصية وأنها

(77) Kirsty Horsey , Erika Rackely, P. 445

(78) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.256. see also Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid.P.462

ينبغي أن تبقى بعيدا عن أعين الناس^(٧٩)؟ فإذا ما تأكدت المحكمة بأن الجواب عن هذا التساؤل ينبغي أن يكون إيجابيا، فإنها تنتقل حينئذ لطرح التساؤل الثاني وهو هل أن حق الشخص في الخصوصية يكون أكثر أهمية وأجدر بالحماية من حقوق الآخرين في حرية التعبير؟ فإذا ما تأكدت المحكمة أيضا بأن الجواب عن هذا التساؤل ينبغي أن يكون إيجابيا أيضا، أي رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير^(٨٠)، فإنها تكون قد تحققت من إمكانية نهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، وقد حل هذا المعيار الثنائي محل معيار آخر ثلاثي ينطوي على ثلاث مراحل (three-stage test) كانت المحاكم الإنكليزية تستعمله للتحقق من شروط المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (liability in breach of confidence or breach of confidentiality)، وذلك بعد تغيير موقف القضاء الإنكليزي وما نجم عنه من تحول لافتي في أساس المسؤولية المدنية الناجمة عن الخطأ المدني الذي يتمثل بالتعدي على الحياة الخاصة للفرد أو شؤونه الخاصة وسرية معلوماته من الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات أو إساءة استعمال المعلومات الخاصة، تمهيدا لظهور خطأ التعدي على الحق في الخصوصية، وقد كانت المراحل الثلاثة لهذا المعيار الثلاثي تنطوي على ثلاثة أسئلة هي: هل توجد معلومات خاصة بالمدعي تتسم بطابع السرية؟ وهل نشأ على عاتق المدعي عليه التزام بالمحافظة على سرية المعلومات؟ وهل قام المدعي عليه باستعمال تلك المعلومات دون إذن من المدعي^(٨١)؟ واستنادا على التساؤلين الأوليين الواردين في المعيار أو الاختبار الثنائي المراحل (two stage test) الذي وضعه مجلس اللوردات، فإن المحاكم الإنكليزية تستلزم في الوقت الحاضر توافر شرطين الأول: التوقع المعقول للخصوصية والثاني رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير، وهما شرطان قضائيان، وقد أضاف الفقه شرطين آخرين أيضا هما: توافر أركان الخطأ المدني في الفعل المكون للتعدي على الحق في الخصوصية، وأن يكون الفعل بالغ الإيذاء والتهجم في منظور الشخص العاقل أو المعتاد، وسوف نبحت في هذه الشروط الأربعة وكما يأتي:

أولا: التوقع المعقول للخصوصية (Reasonable expectation of privacy).

يستند هذا الشرط، وكما ذكرنا سابقا على تساؤل ينبغي أن تطرحه المحكمة ومؤداه هل تولد لدى المدعي توقع معقول أو قناعة معقولة بضرورة تمتع المعلومات التي نشرت عنه أو التي أعلن عنها بالسرية

(79) William P. statsky, ibid, P.374.

(80) Carol Brennan, ibid, P. 1

(81)Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.256.

أو بالخصوصية^(٨٢)، وهل أنها ينبغي أن تبقى بعيدا عن أعين الناس، وبعبارة أخرى هل تولدت لدى المدعي القناعة بأن المعلومات التي نشرت عنه والمتعلقة بحياته الخاصة هي من النوع الذي ينبغي أن يحاط بالسرية ويكون محلا للحق في الخصوصية^(٨٣)، ويقاس التوقع المعقول للخصوصية بمعيار موضوعي قوامه الشخص العاقل أو المعتاد، أي أن تكون المعلومات التي نشرت عن المدعي والمتعلقة بحياته الخاصة هي من النوع الذي يتوقع الشخص العاقل أو المعتاد وجوب إحاطتها بطابع السرية أو أن تكون محلا للحق في الخصوصية وتبقى بعيدا عن أعين الناس. ففي قضية^(٨٤) (Campbell v. Mirror Group newspapers) (2004) تساءلت المحكمة عن عدد مرات حضور السيدة (Campbell) إلى اجتماعات جمعية مكافحة الإدمان على المخدرات، وما الذي يحتمل أن يحدث أثناء تلك الاجتماعات، فالصور التي التقطت لها سرا، أظهرت السيدة (Campbell) عند الباب الخارجي للقاعة التي عقدت فيها الاجتماعات، وقد أنكرت هذه السيدة في عدة مناسبات سابقة بأنها تعاني من أية مشكلات بخصوص الإدمان على المخدرات، إلا أن المحكمة رأت بأن نشر تلك المعلومات المتعلقة بمشكلات الإدمان على المخدرات التي تعاني منها السيدة (Campbell) وحضورها اجتماعات الجمعية يعد من الأمور المسموح بها قانونا لأنها ساهمت في تصحيح الانطباع الخاطئ الذي كان سائدا بخصوص هذه السيدة، إلا أنه ينبغي وفي نفس الوقت توفير الحماية القانونية للمعلومات التفصيلية والدقيقة المتعلقة بطرق العلاج الطبي الذي خضعت له هذه السيدة، لأن مثل هذه المعلومات التفصيلية غالبا ما تكون محلا للالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات، أما فيما يتعلق بالصور التي التقطت لها فقد ذكر القاضي اللورد (Hope) بأن تلك الصور لم تتسم بطابع الخصوصية، لأنه جرى التقاطها في شارع عام، ولم تضع السيدة (Campbell) في وضع محرج. إلا أن القاضي ذكر بأنه من الضروري أن نتساءل عن الأثر القانوني الذي كانت ستركه تلك الصور على أي شخص آخر كان في نفس وضعها، أي أنه كان يتلقى العلاج من الإدمان على المخدرات، فأجاب القاضي، بأن تلك الصور كانت ستؤثر عليه سلبيا وبدون أدنى شك، لذا فإن نشرها يمكن أن يؤثر عليه سلبيا وبدون أدنى شك، لذا فإن نشرها يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على العلاج الذي تتلقاه السيدة (Campbell) وفي النهاية فقد توصل القاضي إلى استنتاج مؤداه أن توقع السيدة (Campbell) ضرورة تمتع الصور والمعلومات التي نشرت عن تلقيها العلاج بالسرية أو الخصوصية هو توقع مشروع ومعقول للخصوصية أو لوجود الحق في الخصوصية،

(82) Mark lunney and ken Oliphant, ibid, P. 793

(83) Kirsty Horsey , Erika Rackely, ibid. P.446

(٨٤) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/campbell-v-mgn-Ltd-costs-hl/

وأنه كان ينبغي عدم نشر تلك الصور. أما في قضية (LoreenaMckennitt v. Niema Ash and) (Purple inc press 2006) فيبدو بأن المحكمة قطعت شوطاً أطول في وضع الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية^(٨٥). وذلك من أجل حماية هذا الحق، وتتلخص وقائع هذه القضية في نشر كتاب قامت بتأليفه السيدة (Ash) بخصوص رحلاتها مع السيدة (Mckennitt) والتي هي مغنية شعبية (فولكلورية) كندية أحرزت نجاحاً كبيراً في عملها الفني، وكانت تربط بين الاثنين صداقة متينة، وسافرتا سوياً في العديد من الرحلات، إلا أن خلافاً دب بينهما قبل تأليف الكتاب، الذي تطرق فيما بعد، ومن بين عدة أمور، إلى العلاقات الشخصية والجنسية للسيدة (Mckennitt) ومشاعرها الشخصية والعاطفية لاسيما بعد موت خطيبها قبل بضع سنوات، كما تطرق إلى صحتها العامة وطريقة غذائها، وما تعاني منه من نقاط ضعف عاطفية، ومعلومات تفصيلية حول الخلاف القائم بينها وبين مؤلفة الكتاب السيدة (Ash). وقد ذكر قاضي المحكمة الابتدائية أو محكمة الدرجة الأولى، بأن السيدة (Ash) أشارت في كتابها إلى وقائع وروايات لم يكن بالإمكان أن تتوافر لديها، لولا صداقتها المتينة السابقة مع السيدة (Mckennitt)، وبسبب وجود هذه الصداقة المتينة بينهما سابقاً وما حدث في ظلها من أحداث، فإنه لم يكن من المستغرب، وبحسب رأي القاضي، أن يتولد لدى السيدة (Mckennitt) توقع معقول أو قناعة معقولة بضرورة تمتع المحادثات والحوارات التي جرت بينهما وبين السيدة (Ash) فيما يتعلق بالمسائل الشخصية بسمة الخصوصية (privacy) وأن تحاط بالسرية وتبقى بعيدة عن أعين الناس، وعلى هذا الأساس فقد أخذت المحكمة بشرط التوقع المعقول للخصوصية (Reasonable expectation of privacy) في هذه القضية، وأصدرت أمراً قضائياً (injunction) لمصلحة المدعية السيدة (Mckennitt) يحظر بمقتضاه على السيدة (Ash) نشر المزيد من تلك الروايات فضلاً عن التعويض بمبلغ قدره (٥٠٠٠) آلاف جنيه. وقد أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم^(٨٦). أما في قضية (Murray v. Express Newspapers plc 2008) فقد عدت المحكمة مسألة تولد التوقع المعقول للخصوصية لدى طفل، أي بضرورة تمتع المعلومات أو الصور الخاصة به بسمة الخصوصية أو السرية هي من المسائل المثيرة للجدل. وتتلخص وقائع هذه القضية بقيام مصور صحفي بالتقاط صور لطفل في مكان عام لغرض نشرها في صحيفة، في الوقت الذي كان يعلم فيه هذا المصور بمعارضة والدي الطفل لالتقاط تلك الصور، وكان الطفل يدعى (David Murray) ويبلغ من العمر تسعة عشر شهراً، وهو ابن السيد والسيدة (Murray)، وقد قام المصور بالتقاط الصور خلسة أو سرا للعائلة المكونة من الأب والأم والطفل، باستعمال كاميرات ذات عدسات بعيدة المدى أثناء تجوالهم في أحد

(85) Catherine Elliott & Frances Quinn, *ibid*, P.256.

(٨٦) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني www.5rb.com/case/mckennittl-v-ash-ca/

شوارع مدينة أدنبرة، ونشرت الصور في مجلة (Sunday Express) فرغ السيد والسيدة (Murray) دعوة نيابة عن ابنيهما (David) إلا أنه تم رد الدعوى بزعم عدم وجود أساس قانوني يمكن أن يستند عليه الحق في الخصوصية، إلا أن محكمة الاستئناف ذكرت بأنه وعلى الرغم من أن النقاط صور لطفل في مكان عام لا يعد إخلالا بحق الطفل في الخصوصية استنادا إلى المادة الثامنة (٨) من تشريع حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن النقاط مثل هذه الصور لا يعد إخلالا أو تعديا على الحق في الخصوصية، لأن كل شيء يتوقف على الطفل، وكذلك فإن تكييف كل فعل يتوقف على الظروف أيضا^(٨٧). كما ذكرت محكمة الاستئناف أيضا أنه ينبغي من حيث المبدأ حماية الأطفال من تطفل الصحافة أو تدخلها في مسألة خاصة بهم قد تثير الاهتمام، وإلى الحد الذي يثير توقعا معقولا لدى الشخص العاقل أو المعتاد بأن لا يكون الطفل هدفا لصور يتم التقاطها من أجل النشر في الصحافة أو باقي وسائل الإعلام دون موافقة والديه، والتي كان المصور يعلم مسبقا بعدم إمكانية الحصول عليها. كما ذكرت محكمة الاستئناف بأنها لا تشاطر قاضي المحكمة الابتدائية الرأي بأن الأعمال المعتادة (routine acts) كالتبضع من متجر أو ركوب حافلة نقل لا تنطوي على أي توقع معقول للخصوصية، لأن كل فعل يعتمد على الظروف والملابسة أو المحيطة به، وكذلك فإن وضع الطفل يختلف عن وضع الشخص البالغ، وأنه لا توجد ضمانات معينة لحماية حق المدعي في الخصوصية لمجرد كونه طفلا، وأن المحكمة ينبغي عليها أن توازن بين مصلحتين متعارضتين وهما الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير (right to freedom of expression) وقد خلصت المحكمة في نهاية الأمر بأنه يمكن أن يكون لدى الشخص العاقل أو المعتاد توقعا معقولا بأن الطفل (David) يتمتع بالحق في الخصوصية، وأنه لا ينبغي رد الدعوى وهذا يعني بأنه ينبغي أن يكون هناك توقعا معقولا بأن أي طفل في محل أو في ظروف الطفل (David) ينبغي أن يتمتع بالحق في الخصوصية، كما ينبغي رجحان هذا التوقع على مصلحة أخرى جديرة بالحماية هي المصلحة العامة في نشر المعلومات (public interest in publication). وأشار حكم محكمة الاستئناف إلى مسألة أخرى ذات أهمية وهي أن والدي الطفل (David) حاولا دائما إبعاده عن الأضواء أو عن أعين الناس واهتمامهم، وأردف الحكم قائلاً أنه ليس من الواضح ما إذا كان الوضع سيختلف لو اعتاد والدا الطفل على استخدام طفلهم لأغراض الدعاية والإعلان، ثم رفضا النقاط صور له أو نشرها على أساس التعدي على الحق في الخصوصية!. أما في قضية^(٨٨) (The Author of a blog v. Times Newspaper Ltd 2009) فقد

(٨٧) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/murray-v-express-newspapers-plc-another/

(٨٨) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

قضت المحكمة بأن كاتب التعليقات المجهول في موقع الإنترنت (anonymous blogger) ليس هناك توقع مشروع ومعقول بتمتعه بالحق في الخصوصية فيما يتعلق بتحديد شخصيته، أي أنه ينبغي أن لا تتولد لديه قناعة معقولة بضرورة تمتع شخصيته بالخصوصية والسرية، طالما أنه قام بكتابة تعليقات في مواقع الإنترنت، حتى وإن كانت هوية كاتبها مجهولة فإنها ليست من الأفعال التي يتوقع الشخص العاقل أو المعتاد وجوب إحاطة هوية أو شخصية كاتبها بطابع السرية. وتتلخص وقائع القضية بقيام المدعي، وهو رجل شرطة (constable) بكتابة تعليق (blog) في أحد مواقع الإنترنت، وباسم مستعار هو (night jack) وكان الموقع هو موقع صحيفة (Times) فنجحت الصحيفة في التعرف على الاسم الحقيقي لهذا الشخص عن طريق الأشياء التي ذكرها في التعليق، فطلب من المحكمة إصدار أمر قضائي مؤقت يمنع الصحيفة المذكورة من نشر أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى تحديد هويته أو التعرف على شخصيته. وادعى في دعواه بأن الصحيفة ارتكبت خطأ إساءة استعمال المعلومات الخصوصية (misuse private information)، وعند قيام القاضي (Eady) بتحديد ما إذا كان هناك توقع معقولا للخصوصية أو ما إذا كان لدى هذا الكاتب المجهول توقع معقولا بتمتعه بالحق في الخصوصية، فقد ذكر بأن قيام كاتب التعليقات في مواقع الإنترنت (blogger) باللجوء إلى استعمال أسماء مستعارة لإخفاء هويته أو اسمه الحقيقي لا يعد سببا كافيا لمنع الآخرين من التوصل إلى معرفة اسمه الحقيقي، لأن كتابة التعليقات في مواقع الإنترنت (blogging) تعد نشاطا عموميا وليس خصوصيا، لذا فإنه ينبغي أن لا يتولد لدى الكاتب توقع معقول بتمتعه بالخصوصية (no reasonable exception of privacy).

ثانيا: رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير.

عند قيامها بتحديد ما إذا كان هناك تعديا على الحق في الخصوصية، فإنه ينبغي على المحكمة أن توازن بين مصلحتين متعارضتين هما الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير⁽⁸⁹⁾، وأنه يشترط لتحقيق المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير، وكما ذكرنا سابقا، فإنه ينبغي على المحكمة ولأجل التحقق من ذلك أن تلجأ إلى المعيار أو الاختبار الثنائي المراحل (two stage test) فإذا ما وجدت المحكمة بأن المدعي تولد لديه توقع معقول أو قناعة معقولة بضرورة تمتع الصور أو المعلومات التي نشرت عنه بالخصوصية أو بالسرية، لأن الشخص العاقل أو المعتاد عادة ما يتوقع إحاطتها بطابع الخصوصية أو السرية. فإن المحكمة تكون قد اجتازت المرحلة الأولى باتجاه تحقق المسؤولية المدنية الناجمة عن الحق في الخصوصية، ويتوجب عليها أن توازن

www.5rb.com/case/the-author-of-a-blog-v-times-newspapers-ltd/

(89)Kirsty Horsey, Erika Rackely, ibid , P.468.

في المرحلة الثانية بين حق المدعي في الخصوصية وبين الحق في حرية التعبير الذي يتمتع به الآخرون^(٩٠). ولغرض ترجيح أحد الحقين على الآخر فقد توصل مجلس اللوردات إلى وضع معيار أو اختبار لترجيح أحد الحقين على الآخر، وذلك في ضوء قضية (Campbell) التي ذكرناها سابقا، ويعرف بمعيار أو اختبار التناسب (test of proportionality) وذلك للتحقق ما إذا كانت الفائدة المتوخاة من إحاطة المعلومات بالسرية ترجح على الفائدة المتوخاة من نشرها أو الإعلان عنها، وقد ذكر مجلس اللوردات في ضوء حكمه الصادر في هذه القضية بأن الموازنة بين الحقين قد تقتضي أحيانا تبرير نشر بعض المعلومات عن المدعي وعدم تبرير نشر معلومات أخرى أو أجزاء أخرى من الرواية أو التعليق. فالسيدة (Campbell) كانت تنفي في السابق إيمانها على المخدرات، وأن تحقيق المصلحة العامة (public interest) يقتضي اطلاع الرأي العام على الكذب الذي كانت تمارسه بهذا الخصوص، لذا فقد توصل مجلس اللوردات عن طريق حكمه الصادر في هذه القضية إلى استنتاج مؤداه أنه وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بإيمان تلك السيدة على تعاطي المخدرات، وأنها تلقت علاجاً للإقلاع عن الإدمان، فإن الحق في حرية التعبير الذي تتمتع به الصحيفة يرجح على حقها في الخصوصية (right to privacy)، وأن قيام الصحيفة بنشر هذه المعلومات كان عملاً مشروعاً وموافقاً للقانون، إلا أنه ومن جانب آخر فإن تحقيق المصلحة العامة (public interest) لم يستوجب اطلاع الرأي العام على التفاصيل الدقيقة للعلاج الذي كانت تتلقاه، فضلا عن ذكر عدد مرات حضورها اجتماعات جمعية مكافحة الإدمان على المخدرات وما دار في تلك الاجتماعات ومكان انعقادها، فضلا عن الصور التي التقطت سرا للسيدة (Campbell) وبتطفل عندما كانت أمام باب قاعة اجتماعات جمعية مكافحة الإدمان على المخدرات، وذكر مجلس اللوردات في حكمه بأنه وفيما يتعلق بالصور والمعلومات التفصيلية الدقيقة عن إجراءات العلاج، فإن حق السيدة (Campbell) في الخصوصية يرجح على الحق في حرية التعبير الذي تتمتع به الصحيفة، وجدير بالذكر فإن المحاكم الإنكليزية وعند قيامها بالفصل في مثل هذه القضايا كقضية السيدة (Campbell) فإنها غالبا ما تأخذ بنظر الاعتبار الحكم الصادر في قضية (Von Hannover v. Germany 2004) والذي صدر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (The European court of human rights)^(٩١) والتي تتلخص وقائعها بقيام الأميرة (Caroline) أميرة موناكو برفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب صور التقطت لها وهي تمارس حياتها اليومية، ونشرت في الصحافة وباقي وسائل الإعلام، وعلى الرغم من عدم ظهورها الدائم في

(90) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.258.

(٩١) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.vom/case/von-hannover-v-germany/

الصحف البريطانية، إلا أن الصحف في بعض الدول الأوروبية كانت قد افتتنت بشخصية تلك الأميرة، فادعت أمام المحكمة بأن عدسات رجال الصحافة تلاحقها دائما حتى عند ممارستها لأنشطة تتعلق بحياتها اليومية والخاصة كالتبضع أو توصيل أولادها إلى المدرسة، ولم تحكم المحاكم الألمانية لمصلحتها في بادئ الأمر على أساس أنها تمثل شخصية عامة (public figure) لذا ينبغي عليها أن تدرك بأن تحقيق المصلحة العامة (public interest) يقتضي اطلاع الرأي العام حتى على التفاصيل الدقيقة لحياتها اليومية، وأن ما تفعله الصحف وباقي وسائل الإعلام من تسليط الضوء على وقائع حياتها اليومية يصب في تحقيق المصلحة العامة، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رفضت ذلك، وذكرت بأن المسألة الأساسية التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند الموازنة بين الحق في الخصوصية وبين الحق في حرية التعبير هي التساؤل إلى أي مدى ساهمت المعلومات المنشورة في تحقيق المصلحة العامة (public interest)، وفي هذه القضية، كما ذكرت المحكمة، فإن الصور المنشورة عن الأميرة لم تساهم في تحقيق المصلحة العامة، فليس ثمة مصلحة عامة مشروعة يحميها القانون في مشاهدة صور الأميرة وهي تقوم بنشاط غير رسمي كما ذكر أعلاه. وأنه من الطبيعي أن يتولد لديها توقع معقول أو قناعة معقولة بضرورة تمتع حياتها الخاصة أو اليومية بالخصوصية، لأن الشخص العاقل أو المعتاد في مكانها عادة ما يتوقع إحاطتها بطابع الخصوصية أو السرية، على الرغم من كونها شخصية عامة وأن الصور التقطت لها وهي في مكان عام وقد سارت العديد من المحاكم الإنكليزية فيما بعد على نهج الحكم الصادر في هذه القضية⁽⁹²⁾، بل توسعت أحيانا تطبيقه، ففي قضية (Mckennitt) مثلا أوضحت المحكمة دون لبس بأن الأسلوب الذي اتبعته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية الأميرة (Caroline) لا يقتصر على المواضيع المتعلقة بالصور فحسب، ولكنه ساهم في وضع مبدأ عام مؤداه أنه يحق لكل شخص أن يتولد لديه توقع معقول بضرورة حماية شؤونه الخاصة أو خصوصياته من تطفل الغير عليها أو تدخلهم فيها. حتى وإن كان في مكان عام، وقد وازنت المحكمة بين حق السيدة (Ash) في حرية التعبير والمتمثل بالروايات التي سردتها في كتابها عن صداقتها السابقة مع السيدة (Mckennitt) وبين حق السيدة (Mckennitt) في الخصوصية، وذكرت المحكمة في حكمها الصادر في هذه القضية بأنها توصلت إلى استنتاج مؤداه بأنه ينبغي على أي شخص يرغب في نشر معلومات عن علاقته بشخص آخر، وكانت تلك المعلومات من النوع الذي عادة ما يولد لدى الشخص الثاني توقعا معقولا بخصوصية تلك المعلومات وقناعة معقولة بضرورة عدم نشرها، فإنه يجب على الشخص الراغب في النشر أن يعيد صياغة تلك المعلومات بأسلوب يحمي حق الشخص الثاني في الخصوصية، وقد علق القاضي (Eady) على ذلك قائلا بأنه لا يحق لأي شخص يرغب في الكتابة عن حياته الخاصة أن

(92) Richard Spearman, QC, ibid, P.13.

يقوم بنشر معلومات سرية تتعلق بأشخاص آخرين دون موافقتهم، إذا كانت المعلومات هي من النوع الذي أضفى عليها القانون الحماية، لأنها تولد توقعاً معقولاً لدى الشخص المستهدف بضرورة حمايتها وعدم نشرها وذلك بإضفاء طابع السرية عليها وإبقائها بعيدة عن أعين الناس. وفي قضية أخرى نظرتها المحاكم الإنكليزية. فقد استعانت المحكمة مرة أخرى بالمبادئ الواردة في الحكم الصادر في قضية الأميرة (Caroline) لرسم الحدود التي ينبغي التقيد بها لحماية الحق في الخصوصية، ففي عام ٢٠٠٦ توصلت إحدى المحاكم الإنكليزية إلى نتائج مختلفة عن النتائج التي تم التوصل إليها في قضية الأميرة (Caroline) وذلك في قضية^(٩٣) (sir Etlon john v. Associated Newspapers 2006) والتي تتلخص وقائعها بقيام صحيفة (Daily Mail) بنشر صورة على إحدى صفحاتها للسير (Etlon john) تظهره وهو يترجل من سيارته عند وصوله إلى منزله إلى جانب سائقه الخاص، فطلب المدعي السير (Etlon john) من المحكمة إصدار أمر قضائي لمنع الصحيفة المذكورة من إعادة نشر الصورة أو صور أخرى مشابهة لها وهو في الشارع في أعداها المقبلة. إلا أن القاضي (Eady) رفض هذا الطلب على أساس أن تلك الصور لا تعبر عن أية معلومات خصوصية، وتشبه في محتواها صورة أي شخص يتم التقاطها له وهو يقوم بشراء قارورة حليب من متجر صغير، وأشار القاضي إلى أنه عند قيامه بمقارنة وقائع هذه القضية مع وقائع قضية الأميرة (Caroline) فقد تبين له بأن العامل المهم الذي استندت عليه المحكمة في قضية الأميرة (Caroline) هو درجة الإرباك أو الإحراج أو المضايقة (degree of harassment) الذي سببه مصورو صحيفة (Paparazzi) للأميرة (Caroline) عندما كانت تمارس أنشطتها اليومية المعتادة. ونظراً لعدم وجود عامل الإرباك أو الإحراج أو المضايقة في هذه القضية، فإن طلب إصدار الأمر القضائي ليس له مبرر ولا يستند على أساس قانوني.

ثالثاً: توافر أركان الخطأ المدني في الفعل المكون للتعدي على الحق في الخصوصية.

إن الخطأ المدني هو (جرم مدني يرتكبه شخص ضد مصالح شخص آخر، والتي يحميها القانون)^(٩٤). أو هو (جرم مدني ينطوي على إخلال بواجب حدده القانون)^(٩٥). ويقوم الخطأ المدني، وكما هو معروف، على ركنين، الأول هو الركن المادي، ويتمثل إما بالقيام بعمل إيجابي، أو الامتناع عن عمل، أي

(٩٣) لمزيد من التفصيل حول القضية ينظر الموقع الإلكتروني

www.5rb.com/case/jhon-v-associated-newspapers-ltd/

(94) John cooke, ibid, P.4.

(95) Catherine Elliott and Frances Quinn, ibid, P.2. see also with the same meaning David G. owen. Philosphical Foundation of Tort. Oxford University Press, 2003, P.51.

الامتناع السلبي عن القيام بعمل، فيتحقق الركن المادي للخطأ المدني إما بقيام المدعى عليه بعمل محدد، أو امتناعه عن القيام بعمل محدد. والركن الثاني هو الركن المعنوي، وهو حالة ذهنية (state of mind) تنشأ لدى مرتكب الخطأ المدني، وتتكون من ثلاثة أوجه أو صور بارزة هي سوء النية (malice) والعمد (intention) والإهمال (negligence)، فإذا ما توافر أحد هذه الأوجه أو الصور الثلاث البارزة والمكونة للحالة الذهنية التي يتألف منها الركن المعنوي للخطأ المدني، فإن المسؤولية المدنية تكون حينئذٍ مسؤولية خطئية وتدخل ضمن نطاق النظرية الشخصية للمسؤولية، ونظراً لتوافر هذه الأوجه أو الصور الثلاث البارزة في الحالة الذهنية التي يتألف منها الركن المعنوي لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية، فإن المسؤولية المدنية الناجمة عنه تكون مسؤولية خطئية.

رابعاً: أن يكون الفعل بالغ الإيذاء والتهجم في منظور الشخص العاقل أو المعتاد.

كنا قد بحثنا هذا الشرط سابقاً في معرض دراستنا، ففي أغلب صور التعدي على الحق في الخصوصية، ينبغي أن يكون الفعل المكون للتعدي على الحق في الخصوصية فعلاً بالغ الإيذاء والتهجم (highly offensive) في منظور الشخص العاقل أو المعتاد، فيكون التدخل أو التطفل على الحياة الخاصة للغير تهجماً، إذا عده الشخص العاقل أو المعتاد كذلك (highly offensive to a reasonable person) وكذلك الحال بالنسبة إلى فعل الإعلان أو الإفشاء عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير أو بحياته الخاصة، فإنه لا يعد تعدياً على الحق في الخصوصية، إلا إذا عده الشخص العاقل أو المعتاد كذلك، وهو لا يعده كذلك إلا إذا ترتب عليه إرباك أو إحراج شديدين (highly embarrassing) أو مضايقة شديدة (highly harassing).

المبحث الرابع

الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في

الخصوصية في القانونين الإنكليزي والعراقي

بعد أن إستقر الرأي لدى القضاء الإنكليزي حديثاً بأن التعدي على الحق في الخصوصية هو أحد الأخطاء المدنية، فإن السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية أضافت خطأً مدنياً جديداً إلى سلسلة الأخطاء المدنية التي تضمنها قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي والذي قانون عرفي غير مكتوب مبني على السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية، ولم يتضمن قاعدة عامة تنظم المسؤولية المدنية الناجمة عن الأخطاء المدنية (Torts)، ولكنه حدد أنواعاً من الأخطاء المدنية على سبيل الحصر، وقد جرى إضافة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية إلى تلك الأخطاء المدنية، ليستند عليه أساس المسؤولية المدنية الناجمة عنه. أما

القانون المدني العراقي فقد أورد قاعدة عامة تحكم المسؤولية المدنية الناجمة عن العمل غير المشروع، فضلاً عن بعض التطبيقات لفكرة التعدي والتعمد، كالغصب والإتلاف والتعسف في استعمال الحق. وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانونين الإنكليزي والعراقي، ومقارنة الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على هذا الحق في القانون الإنكليزي بالأساس القانوني للمسؤولية في القانون المدني العراقي وذلك في المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي

كنا قد ذكرنا سابقاً، بأن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية يعد من الأخطاء المدنية العمدية في القانون الإنكليزي (intentional torts)، ويستند على أساس الركن المعنوي للخطأ المدني، والذي يتمثل بالصور أو الأوجه الثلاثة البارزة التي تميز الحالة الذهنية لهذا الركن وهو سوء النية (malice) والعمد (intention) والإهمال (negligence)، فالحالة الذهنية (state of mind) المكونة للركن المعنوي للخطأ المدني في القانون الإنكليزي تتألف من ثلاثة أوجه أو صور بارزة هي سوء النية والعمد والإهمال⁽⁹⁶⁾ وهذا يعني بأن الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن كل نوع من أنواع الخطأ المدني في القانون الإنكليزي يعتمد على الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي لهذا الخطأ، والمتمثلة بأوجهها أو صورها الثلاث السابقة الذكر. فالاختلاف في الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن الخطأ المدني من نوع آخر من أنواع الخطأ المدني سببه وجود أو غياب الركن المعنوي متمثلاً بالأوجه أو الثلاث البارزة التي تتألف منها الحالة الذهنية المكونة لهذا الركن عن بنية الخطأ المدني، وإذا ما وجد أحد هذه الأوجه أو الصور الثلاث في الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي، فإن المسؤولية المدنية تكون حينئذٍ مسؤولية خطئية تنطوي تحت مفهوم النظرية الشخصية للمسؤولية (fault-based liability) وبالمقابل تكون المسؤولية موضوعية (strict liability) إذا ما قامت على أساس ركن الضرر وحده، ودون الحاجة إلى إثبات ركن الخطأ متمثلاً بالأوجه أو الصور الثلاث البارزة المكونة للحالة الذهنية التي يتألف منها الركن المعنوي للخطأ المدني⁽⁹⁷⁾، أو في حالة غياب هذه الأوجه أو الصور الثلاث عن الركن المعنوي والذي هو حالة ذهنية قوامها هذه الأوجه أو الصور الثلاث البارزة، فإذا ما غابت هذه الأوجه أو الصور الثلاث البارزة، كأن يقوم شخص بأفعال لا تنطوي على العمد أو سوء النية أو الإهمال، فحينئذٍ تكون مسؤولية لا خطئية تدخل ضمن نطاق النظرية

(96) John cooke, ibid, P.9.

(97) John cooke, ibid, P.8

الموضوعية للمسؤولية^(٩٨)، وتشكل الأساس القانوني للمسؤولية اللاخطئية وتعرف بالمسؤولية الموضوعية^(٩٩)، إن الأمر المهم في هذا المجال والذي نريد أن نؤكد عليه هو أن وجود هذه الصور الثلاث أو إحداها على الأقل في الحالة الذهنية التي تشكل قوام الركن المعنوي للخطأ المدني الذي يرتكبه الشخص يؤدي إلى نهوض مسؤوليته الخطئية، ويستلزم إثبات الركن المعنوي المتمثل بالحالة الذهنية للفاعل، وهذه هي الخصوصية المهمة التي يتميز بها الركن المعنوي للخطأ المدني في القانون الإنكليزي، إذ يساهم وجود أو غياب الأوجه أو الصور الثلاث التي تميز الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي في إعطاء التكييف القانوني السليم للأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن الخطأ المدني، ولعل هذا الأمر يمكننا من فهم التكييف القانوني لأساس المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية، ولاسيما أن قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي المبني على نظام السوابق القضائية لم يتضمن بين دفتيه قاعدة عامة تنظم أساس المسؤولية المدنية الناجمة عن الخطأ المدني، فالحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية تتميز بوجود هذه الأوجه أو الصور الثلاث وهي سوء النية والعمد والإهمال، مما يترتب على ذلك نهوض المسؤولية الخطئية (fault-based liability) للمتعدّي على الحق في الخصوصية، أي لمرتكب خطأ التعدي على الحق في الخصوصية. ففي قضية (Zeta Jones, Douglas) and Northern & shell plc v. Hello! Ltd 2001 التي ذكرنا وقائعها سابقاً، فقد تسلل أحد المصورين خلسة إلى مكان الحفل وقام بالتقاط صور للعريسين، على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة للحيلولة دون استعمال الكاميرات الخاصة، وباعها للمجلة المنافسة (Hello!)، مما يدل على أن الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي للخطأ المدني الذي ارتكبه المصور كانت تتسم بالعمد (intention) والذي يستتج من دخوله خلسة إلى مكان الحفل، وبسوء النية (malice) أي بنية الإضرار بالمجلة المنافسة (ok) والتي اشترت حقوق التصوير الحصرية لحفل الزفاف، فضلاً عن الإضرار بالعريسين عن طريق الإعلان عن وقائع تتعلق بحياتهما الخاصة، وذلك ببيع الصور إلى المجلة المنافسة لتقوم بنشرها على نحو غير مشروع، لأن العقد الذي أبرمه العريسان مع المجلة التي اشترت حقوق التصوير الحصرية يعطيها حق اختيار الصور التي سوف تنشر على صفحاتها، وكذلك الحال في قضية (Campbell v. Mirror Group Newspapers 2004) فإن قيام صحيفة (Daily Mail) بنشر سلسلة من القصص حول علاج (Campbell) من الإدمان على المخدرات والموتقة بصور جرى التقاطها لها خلسة أو سرا يمكن أن يستتج منه ارتكاب الخطأ المدني عمداً أو بسوء نية. وفي قضية (Wainwright v. Home Office 2002) فإن

(98) Catherine Elliott & Frances Quinn, ibid, P.4.

(99) John cooke, ibid, P.9.

قيام إدارة السجن باتخاذ إجراءات تعسفية تنطوي على إهانة الأم وابنها وإذلالهما ينم عن عمد وسوء نية، ويرى جانب من الفقه⁽¹⁰⁰⁾ بأن الأوجه الثلاثة المكونة للحالة الذهنية التي يتألف منها الركن المعنوي للخطأ المدني تتوافر في الصور الأربعة للتعدي على الحق في الخصوصية، فالعمد (intention) وسوء النية (malice) يتوافران، أو أحدهما على الأقل، في الاستعمال غير المشروع لاسم وصورة الغير دون إذن منه، وكذلك الحال بالنسبة إلى التدخل أو التطفل غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته، فإن توافر القصد أو النية (أي العمد) يعد من أهم شروطه، ويعد استراق السمع أو التنصت العمدي (intentional eavesdropping) من أبرز الأمثلة على هذا التطفل، وذلك في منظور الشخص العاقل أو المعتاد⁽¹⁰¹⁾. ويصح الأمر نفسه على التعدي على الحق في الخصوصية عن طريق الإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير أو بحياتهم الخاصة، فإن المسؤولية المدنية الناجمة عنه تستند على العمد وسوء النية، بحيث لا تتجح الشخصيات العامة (public figures) غالبا في دعاها ضد وسائل الإعلام، إذا ما ثبت بأن الإعلان عن وقائع تتصل بحياتهم الخاصة، أو نشرها في وسائل الإعلام تم دون عمد أو سوء نية⁽¹⁰²⁾. أما التعدي على الحق في الخصوصية عن طريق وضع الشخص تحت الأضواء الكاذبة أو المضللة، فإن الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عنه يستند على الإهمال (negligence) أو سوء النية (malice) وفي قضية (Loreena Mckennitt v. Niema Ash and Purple inc press 2006) فقد ثبت للمحكمة وجود تعدي على الحق في الخصوصية، ونهضت المسؤولية المدنية للكاتبة السيدة (Ash) عن التعدي على الحق في الخصوصية، وذلك لأن الحالة الذهنية للركن المعنوي للخطأ المدني الذي ارتكبه السيدة (Ash) كانت تتسم بالعمد (intention) وسوء النية (malice) بسبب الخلاف القائم بينها وبين المدعية السيدة (Mckennitt). أما في قضية (The Author of a blog v. Times Newspaper Ltd) (2009) فإن المحكمة لم تكيف توصل صحيفة (Times) إلى التعرف على الاسم الحقيقي لكاتب التعليقات باسم مستعار (blogger) في موقعها على الإنترنت كتعدي على الحق في الخصوصية، لأن انتفاء التوقع المعقول لدى كاتب التعليقات بتمتعه بالحق في الخصوصية فيما يتعلق بهويته أو شخصيته، ينفي وجود العمد أو سوء النية من جانب الصحيفة التي توصلت إلى التعرف على اسمه الحقيقي، فكتابة التعليقات في مواقع الإنترنت تعد نشاطا عموميا وليس خصوصيا، مما ينفي تولد أي توقع معقول لدى كاتب التعليقات بتمتعه بالحق في الخصوصية على هويته أو شخصيته الحقيقية.

(100) Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, ibid, P.400.

(101) Cathy okrent, ibid, P.198.

(102) Cathy okrent, ibid, P.199.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانون المدني العراقي

لم ينص القانون المدني العراقي على الحقوق للصيقة بالشخصية على وجه العموم، ولا الحق في الخصوصية بوجه خاص ولم يحدد المسؤولية المدنية الناجمة عن انتهاك مجمل هذه الحقوق أو التعدي عليها. لذا لا بد من الرجوع الى القواعد العامة في القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ والمتعلقة بالمسؤولية المدنية الناجمة عن العمل غير المشروع، لإضفاء الحماية القانونية على الحق في الخصوصية، وتحديد المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي عليه. إذ تقوم المسؤولية المدنية الناجمة عن العمل غير المشروع في القانون المدني العراقي على أساس فكرة التعدي. ولم يرقمها هذا القانون على أساس فكرة الخطأ، ولكن أقامها على ركن التعدي^(١٠٣)، والذي لا يقابل الخطأ بمعناه القانوني (أي بركنيه المادي والمعنوي)، بل يقابل الركن المادي من الخطأ فحسب^(١٠٤). خلافاً للقانون المدني المصري الذي أقامها على فكرة الخطأ^(١٠٥). وقد أورد القانون المدني العراقي، وخلافاً لقانون الأخطاء المدنية الإنكليزي، قاعدة عامة تحكم المسؤولية عن العمل غير المشروع، وذلك بمقتضى المادة (٢٠٤) منه، والتي نصت على أن (كل تعد يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض)، ولم يحدد القانون المدني العراقي أفعالاً ضارة محددة على سبيل الحصر، كما فعل قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي (The law of tort) الذي حدد أخطاء مدنية معينة دون أن تستند على قاعدة عامة، لأنها جاءت نتيجة التطبيقات والسوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية، فضلاً عن الأعراف غير المكتوبة، بل اكتفى بقاعدة عامة تحدد الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن العمل غير المشروع كما ورد أعلاه. الا أن المشرع العراقي وعلى الرغم من تأثره بالفقه الاسلامي عند إقامته للمسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع على أساس فكرة التعدي، الا أنه أجرى تحويراً على القواعد السائدة في الفقه الاسلامي^(١٠٦)، وذلك بمقتضى المادة (١٨٦) منه

(١٠٣) د. جبار صابر طه. أساس المسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع بين الخطأ والضرر، دراسة مقارنة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠١٠. ص ٣٨٣

(١٠٤) د. عصمت عبد المجيد بكر. النظرية العامة للالتزامات. الجزء الاول /مصادر الالتزام. الطبعة الاولى. الذاكرة للنشر والتوزيع. بغداد. ٢٠١١. ص ٥٤٩ و ٥٥٨ و ٦٨٠

(١٠٥) نصت الفقرة الأولى من المادة (١٦٣) من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أن (كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه التعويض).

(١٠٦) د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الالتزام مع المقارنة بالفقه الإسلامي مع المقارنة بالفقه الإسلامي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ص ٤٤٣.

والتي نصت على أنه (١- إذا أتلّف أحد مال غيره أو أنقص قيمته مباشرة أو تسببا يكون ضامنا إذا كان في إحدائه هذا الضرر قد تعمد أو تعدى. ٢- وإذا اجتمع المباشر والمتسبب ضمن المتعمد أو المتعدي منهما، فلو ضمنا معا كان متكافلين في الضمان). فالمشرع العراقي اشترط في هذه المادة التعمد أو التعدي مطلقاً لنهوض المسؤولية عن العمل غير المشروع، سواء أكان مرتكب الفعل الضار مباشراً أم متسبباً، إذ ساوى في الفعل الضار مباشرة وتسبباً من حيث شروط ضمانهما باشتراطه التعمد أو التعدي في كليهما، خلافاً للقواعد السائدة في الفقه الاسلامي، إذ تقضي القاعدة التي تحكم فعل المباشر بأن (المباشر ضامن وإن لم يتعمد أو يتعد) فيضمن فاعل الفعل الضار فعله ويلزم بالتعويض سواء أكان متعدياً أم غير متعد، مميّزاً أم غير مميّز، قاصداً فعله أم غير قاصداً^(١٠٧). أما (المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد أو التعدي). وإذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر. خلافاً للفقرة الثانية من المادة (١٨٦) من القانون المدني العراقي التي قضت بالضمان على المتعمد أو المتعدي منهما. ويعرف جانب من فقه القانون المدني العراقي^(١٠٨) التعدي بأنه (تجاوز الحدود التي يجب على الشخص الالتزام بها في سلوكه). كما يذهب جانب آخر من فقه القانون المدني العراقي^(١٠٩) إلى تقسيم التعدي إلى نوعين: الأول: من حيث القصد، والثاني: من حيث الفعل. ويقسم التعدي من حيث القصد إلى نوعين أيضاً وهما: ١- التعدي بالعمد: ويصدر هذا النوع من التعدي بقصد الإضرار بالغير، ٢- التعدي بعدم التحرز: وهو الذي يشتمل على التقصير وعدم الاحتراز والإهمال، أما التعدي من حيث الفعل فينقسم إلى نوعين آخرين هما: ١- التعدي الإيجابي وهو الذي يقع بفعل إيجابي يؤدي إلى ضياع مال الغير أو إلحاق ضرر به (أي بالشخص نفسه). فيتحقق التعدي الإيجابي، إذا ألحق الشخص المتعدي بفعله ضرراً بالغير في نفسه أو ماله ويشمل كذلك الأفعال التي تقع تعسفاً في استعمال الحق، وكذلك أفعال الغصب والإتلاف، ٢- التعدي السلبي: ويشمل التقصير وعدم التحرز وإهمال أمر كان ينبغي القيام به أو الامتناع عن فعل كان من الواجب القيام به^(١١٠). لذا يعرف جانب من الفقه في العراق^(١١١) التعدي بأنه (خروج عن نطاق الجواز الشرعي بفعل مادي أو امتناع عن فعل سواء أكان هذا الخروج مقترناً بالإدراك والتمييز أم غير مقترن). فالتعدي من حيث الأصل: لا يستلزم وجود القصد والإدراك، ويقصد به

(١٠٧) د. محي هلال السرحان. القواعد الفقهية ودورها في إثراء التشريعات الحديثة. جامعة بغداد. ١٩٨٧. ص ٦٩

(١٠٨) د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير. الوجيز. مصدر سابق. ص ٢١٥

(١٠٩) د. عصمت عبد المجيد بكر، مصدر سابق، ص ٥٥١.

(١١٠) د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الخطأ، ج ٢، دار وائل للنشر عمان، ط ١، ٢٠٠٦. ص ١٨٦.

(١١١) د. عصمت عبد المجيد بكر، مصدر سابق، ص ٥٥٢.

العمل غير المشروع مطلقاً بصرف النظر عن أهلية المتعدي، أما العمد فهو القصد أي قصد الإضرار بالغير، ويراد به تعمد الضرر، أي النتيجة، وليس تعمد الفعل. وبالنسبة لاشتراط (التعمد) كأساس لهيئة المسؤولية عن العمل غير المشروع، فقد انقسم فقه القانون المدني العراقي الى اتجاهين : إذ ذهب الاتجاه الاول^(١١٢) الى أن المشرع العراقي وباشتراطه التعمد أوالتعدي مطلقاً في المادة (١٨٦) منه، وبصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل الضار مباشراً أم متسبباً. فقد صار أقرب إلى فكرة الخطأ والتي تقوم على ركنين أحدهما مادي وهو الإخلال بواجب قانوني والآخر معنوي هو إدراك المخل لإخلاله بهذا الواجب القانوني^(١١٣)، على الرغم من أنه لم يؤسس المسؤولية عن العمل غير المشروع في الأعمال الشخصية على فكرة الخطأ وإقامها على فكرة التعدي. والسبب في ذلك هو أن التعمد أو التعدي يعينان الخطأ، لأن كليهما يفترضان الخطأ في فاعل الفعل الضار، ولاسيما بالنسبة الى (التعمد) والذي هو نية الإضرار بالغير، فإن وجوده يقتضي توافر الركن المعنوي للخطأ والمتمثل بالإدراك والتمييز، لأنه يعتمد على الإرادة الواعية، فضلاً عن (التعدي) والذي هو صدور الفعل الضار عن إهمال وعدم حيطة. وهذا يعني بأن ركني الخطأ يتوافران بطريقة أو بأخرى في التعمد والتعدي، بسبب التحوير الذي أجراه المشرع العراقي على مسؤوليتي المباشر والمتسبب، والذي بمقتضاه اشترط التعمد والتعدي لتقرير المسؤولية وفقاً للمادة (١٨٦) من القانون المدني العراقي. أما الاتجاه الثاني^(١١٤) فقد ذهب الى أن المشرع العراقي أقام المسؤولية عن العمل غير المشروع على أساس فكرة التعدي، وان اشتراط (التعمد) لا معنى له باشتراط (التعدي)، فالتعدي يستوعب التعمد، ويغني عن وجوده، كما أن التعمد هو صورة من صور التعدي، إذ أن التعدي، وكما أشرنا سابقاً، قد يكون عمدياً وقد يكون غير عمدي، لأن القانون المدني العراقي، وتأثراً منه بالفقه الإسلامي اعتمد المذهب الموضوعي في الضمان ولم يكثرث بالعوامل الشخصية، إذ أن معيار التعدي هو معيار موضوعي، يعتد بالظروف الخارجية دون الظروف الداخلية أو الشخصية، ويقاس بسلوك الشخص العادي أو المعتاد الذي يمثل أواسط الناس، فلا هو شديد الذكاء ولا بالغ الغباء. كما يميز هذا الجانب من الفقه بين التعدي او التعمد من جهة وبين الخطأ

(١١٢) د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير. الموجز. مصدر سابق. ص ٢١٩ ينظر أيضاً د. حسن علي

الذنون. اصول الالتزام. مطبعة المعارف، بغداد. ١٩٧٠. ص ٢٣٢

(١١٣) د. حسن علي الذنون ود. محمد سعيد الرحو، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دراسة

مقارنة بالفقه الإسلامي والمقارن، دار وائل للنشر، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٢٧٢.

(١١٤) د. منذر الفضل. الوسيط في شرح القانون المدني. دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقوانين المدنية العربية. معرزة بآراء

الفقه وأحكام القضاء. الطبعة الاولى. منشورات آراس. أبريل. ٢٠٠٦، ص ٢٨١ ينظر أيضاً د. عصمت عبد المجيد بكر. مصدر

سابق. ص ٥٥٧ ود. مصطفى ابراهيم الزلمي، المنطق القانوني في التصورات، مركز أبحاث القانون المقارن، أبريل، ٢٠٠٩،

التقصيري من جهة أخرى. فالتعدي هو مجاوزة الحدود، أما التعمد فهو قصد الاضرار بالغير، وكلاهما يختلف عن الخطأ والذي هو إخلال بالتزام قانوني سابق بعدم الإضرار بالغير يصدر عن إدراك. ويضيف هذا الجانب من الفقه بأن (التعدي) كركن من أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع هو ارتكاب الفعل الضار دون الدخول في كنهه أو باطن نفسية الفاعل والتحري عن مدى توافر قصد الإضرار بالغير، وعلى هذا الأساس فإن التعدي لا يقابل الخطأ بل يقابل الركن المادي من الخطأ. ونحن نؤيد الاتجاه الثاني ولاسيما في مجال المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، فإقامة هذه المسؤولية على أساس التعدي وحده وعدم اشتراط التعمد يوفر حماية قانونية أفضل للحق في الخصوصية من أي مساس به أو انتهاك له. فضلاً عن ذلك فإن مفهوم الخطأ يتسم بسمه شخصية تقتضي من المخطئ أن يكون مدركاً لأفعاله، وبذلك فهو يختلف عن مفهوم التعدي الذي يصطبغ بصبغة موضوعية لا تقتضي الإدراك والتمييز، فالتعدي قد يصدر عن قصد أو دون قصد، أي أنه قد يكون عمدياً أو غير عمدي، كما قد يصدر عن الكبير أو الصغير، العاقل أو غير العاقل. وجدير بالذكر فإن التعدي على الحق في الخصوصية قد يكون مباشرة أو تسبباً. ففي التعدي على الحق في السرية أو ما يعرف بالحق في عدم افشاء الاسرار يكون مرتكب فعل إفشاء السر مباشراً، إذا قام بنفسه بفعل إفشاء السر عن طريق نشر ذلك السر الذي يتعلق بخصوصيات الغير أو بحياته الخاصة في وسائل الاعلام سواء أكان متعمداً أم غير متعمد عند قيامه بذلك، وكان الفعل الضار الذي ارتكبه المباشر هو السبب الوحيد في حدوث الضرر دون أن يتدخل فعل آخر بين فعل الفاعل والضرر، وقد يكون الفاعل متسبباً، إذا تدخل أو توسط بين فعله وبين الضرر فعل المباشر، كما لو تمكن شخص ما من الحصول على معلومات تتعلق بأسرار الغير وخصوصياته، الا أنه لم يحافظ عليها نتيجة إهماله وتقصيره فقام شخص ثالث في نشرها في وسائل الاعلام، أو أنه تعمد في إعطائها الى الشخص الذي قام بنشرها، فيعد من حصل على تلك المعلومات متسبباً ومن قام بنشرها مباشراً.

المطلب الثالث: مقارنة موقف القانون الانكليزي بموقف القانون العراقي من حيث الأساس

القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية

بعد أن بينا موقف القانونين الانكليزي والعراقي من حيث الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، فقد ظهر وجود أوجه للشبه والاختلاف بين القانونين في هذه المسألة. وسوف نحاول في هذا الفرع بيان أوجه الشبه والاختلاف وكما يأتي:

أولاً: أوجه الشبه : لم يتضمن القانونان الانكليزي والعراقي قاعدة عامة تنظم المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية على وجه التحديد.

ثانياً: أوجه الاختلاف : يمكن حصر أوجه الاختلاف بين القانونين في المسائل الآتية:

١- بما أن القانون الانكليزي أقام المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية على أساس فكرة الخطأ المدني وعدها مسؤولية خطئية، فإنه يمكن القول بأن اساسها القانوني يستند على أحد الواجه الثلاث المكونة للركن المعنوي للخطأ المدني وهي العمد أو سوء النية أو الإهمال^(١١٥). أما القانون المدني العراقي فقد أقام المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار على أساس فكرة التعدي والذي يقابل الركن المعنوي للخطأ^(١١٦). لأنه لم ينص على قاعدة تحدد المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، فيجب الرجوع الى القواعد العامة بمقتضى المادة (٢٠٤) منه، والتي تقيم المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار على أساس فكرة التعدي.

٢- اشترطت الاحكام والسوابق القضائية الصادرة عن المحاكم الانكليزية توافر عدة شروط لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن خطأ التعدي على الحق في الخصوصية، لأنها كيفت هذا الخطأ كأحد الاخطاء المدنية القابلة للمقاضاة بحد ذاتها (actionable per se) ودون الحاجة الى اثبات تعرض المدعي الى الضرر. أما القضاء العراقي فيشترط توافر أركان المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار فحسب، وهي الفعل الضار والضرر وعلاقة السببية لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية دون أية شروط أخرى، وجاء في أحد أحكامه^(١١٧) بأن (المتهم كان شريكاً للمشتكي في حصة في شركة وقام باستعمال بريده الالكتروني ومعرفة رقمه السري وطلب الشكوى ضده، وهذا الادعاء على فرض صحته فإن المسؤولية الجنائية غير متحققة لعدم إحتواء القوانين العقابية النافذة على أي نص يجرم هذا الفعل، ويترتب على هذا عدم جواز القياس عليها في التجريم لمثل هذه الافعال على جرائم أخرى، لأن مثل هذا الامر سيؤدي الى المساس بمبدأ دستوري وجنائي عتيد منصوص عليه في أغلب الدساتير والقوانين العقابية الا وهو مبدأ (لاجريمة ولا عقوبة الابنص) كما أن إستعمال الشريك أو الغير للرقم السري للبريد الالكتروني لشخص ما وإن كانت المسؤولية الجنائية لا تتحقق الا أن هذا لا يفي المسؤولية المدنية متى ماتحقت أركانها، وتأسيساً على ذلك قررت المحكمة تصديق الحكم المميز ورد الطعن التمييزي وصدر القرار بالاتفاق)

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث في متن هذه الدراسة فقد خصصنا الخاتمة لبيان أهم النتائج التي توصلنا إليها فضلاً عن بعض التوصيات التي نراها ضرورية وكما يأتي:

(115) Catherine Elliott & Frances Quinn, *ibid*, P.4. see also John cooke, *ibid*, P.9.

(١١٦) لمزيد من التفصيل ينظر د. منذر الفضل. مصدر سابق. ص ٢٨١ وما بعدها.

(١١٧) حكم محكمة استئناف بابل الاتحادية بصفتها التمييزية رقم ١20/جزائية/٢٠١١ في ٢٨/٤/٢٠١١ منشور في مجلة

التشريع والقضاء. السنة الرابعة. العدد الثالث. (تموز-آب-أيلول) ٢٠١٢. ص ٢٣٣

أولاً: النتائج : وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ١- التعدي على الحق في الخصوصية هو انتهاك حق الإنسان في أن يترك وشأنه، والتطفل على خصوصياته وعلى عزلته أو خلوته الشخصية، لأن الخصوصية تقتزن دائماً بالعزلة أو الخلوة.
- ٢- يتخذ التعدي على الحق في الخصوصية بعده خطأ من الأخطاء المدنية أربع صور مميزة في قانون الاحكام العام وهي : الاستعمال غير المشروع لاسم وصور الغير دون إذنه، والتدخل أو التطفل غير المعتاد أو غير المعقول على عزلة الغير أو خلوته، والإعلان عن وقائع تتصل بخصوصيات الغير، ووضع الغير تحت الأضواء الكاذبة، أو إظهاره بمظهر كاذب.
- ٣- من أهم الخصائص المميزة لخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي أنه من الأخطاء المدنية الحديثة العهد في هذا القانون، والتي لم يتضمنها سابقاً قانون الأخطاء المدنية (the law of tort) الذي ينتمي إلى قانون الأحكام العام (common law)، فضلاً عن كونه من الأخطاء العمدية، كما تدخل المسؤولية المدنية الناجمة عنه تحت مفهوم النظرية الشخصية للمسؤولية المدنية وتكون مسؤولية خطئية، لأن الحالة الذهنية المكونة للركن المعنوي لهذا الخطأ تتميز بوجود هذه أحد الأوجه أو الصور الثلاث المميزة لها وهي سوء النية والعمد والإهمال، مما يترتب على ذلك نهوض المسؤولية الخطئية (fault-based liability) للمتعدي على الحق في الخصوصية
- ٤- يرجع أصل خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الإنكليزي إلى خطأ مدني آخر سابق عليه هو الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (breach of confidence) والذي تغيرت طبيعته القانونية ليتخذ صورة أخرى هي إساءة استعمال المعلومات الخاصة (misuse of private information). ثم استقر على صيغة خطأ التعدي على الحق في الخصوصية
- ٥- يقاس خطأ التعدي على الحق في الخصوصية بمعيار موضوعي قوامه الشخص العاقل أو المعتاد.
- ٦- لم ينظم القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ الحق في الخصوصية ولم يتطرق إليه والى الحقوق اللصيقة بالشخصية على وجه العموم باستثناء الحق في الاسم، الا أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نص على هذا الحق في المادة (١٧) من الباب الثاني المكرس للحقوق والحريات.
- ٧- من أهم صور الحق في الخصوصية التي نصت عليها القوانين العراقية والتي يمكن التعدي عليها هي : الحق في الصورة والحق في حرمة المسكن والحق في حرمة المراسلات.
- ٨- من أهم أوجه الاختلاف بين القانونين الانكليزي والعراقي من حيث التعدي على الحق في الخصوصية هو أنخطأ التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي مر بمراحل للتطور التاريخي، فعندما كان الحق في الخصوصية غير معروف في القانون الانكليزي، كان الخطأ المدني الذي يرتكب ضد

الحياة الخاصة للشخص وما يكتنفها من مسائل شخصية يفترض أن تكون محاطة بدرجة عالية من الكتمان والسرية هو خطأ الإخلال بواجب المحافظة على سرية المعلومات (Breach of confidence)، ثم غيرت المحاكم الانكليزية من تكييفها للطبيعة القانونية لهذا الخطأ لاحقاً وأضفت عليه وصفاً آخر هو خطأ إساءة استعمال المعلومات الخاصة (misuse of private information)، الى أن تبلور خطأ التعدي على الحق في الخصوصية في مفهومه الحالي في ضوء قضية (Campbell v. Mirror Group Newspapers 2004) أما في القانون العراقي فإن فعل التعدي على الحق في الخصوصية لا يزال يستند على فكرة التعدي التي يقوم أساسها القانوني على المادة (٢٠٤) من القانون المدني العراقي.

٩- حددت السوابق القضائية الصادرة عن القضاء الإنكليزي أربعة شروط ينبغي توافرها لنهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية وهي : ١- التوقع المعقول للخصوصية ٢- رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير ٣- رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير ٤- أن يكون الفعل بالغ الإيذاء والتهجم في منظور الشخص العاقل أو المعتاد.

١٠- يستند الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانكليزي على أحد الواجه الثلاث المكونة للركن المعنوي للخطأ المدني وهي العمد وسوء النية والاهمال، لأن هذا القانون أقام المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية على أساس فكرة الخطأ المدني وعدها مسؤولية خطئية.

١١- يستند الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانون المدني العراقي على أساس فكرة التعدي، لأن هذا القانون لم ينص على قاعدة تحدد المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، فيجب الرجوع الى القواعد العامة بمقتضى المادة (٢٠٤) منه، والتي تقيم المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار على اساس فكرة التعدي والذي يقابل الركن المعنوي للخطأ.

ثانياً: التوصيات: بعد الانتهاء من عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نقترح التوصيات الآتية:

١- نقترح على المشرع العراقي الاستفادة من القواعد المقررة في الفقه الاسلامي والتي تحكم مسؤوليتي المباشر والمتسبب، لتأصيل الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، ولاسيما قاعدة اجتماع المباشر مع المتسبب بحيث يكون المباشر ضامناً للضرر الذي يحدثه مطلقاً، ودون اشتراط أي شرط يذكر للضمان، تطبيقاً للقواعد السائدة في الفقه الاسلامي والقاضية بأن (المباشر ضامن وإن لم يتعمد أو يتعد) فيضمن فاعل الفعل الضار فعله ويلزم بالتعويض سواء أكان

متعدياً أم غير متعدد، مميزاً أم غير مميز، قاصداً فعلة أم غير قاصد، و(المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد أو التعدي). و (إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر). إذ لا يشترط في محدث الضرر بالمباشرة أن يكون مدركاً لأفعاله ونتائجها لكي تنهض مسؤوليته، وأن يحذو المشرع العراقي حذو الفقه الإسلامي فيقيم المسؤولية المدنية الناجمة عن الفعل الضار على وجه العموم وإنتهاك الحق في الخصوصية أو المساس به على وجه الخصوص ولاسيما في حالة المباشرة على أساس موضوعي، أما المتسبب فلا يكون ضامناً للضرر الذي أحدثه، إلا إذا كان متعمداً أو متعدياً. وذلك من أجل صيانة الحق في الخصوصية على أسرار الحياة الخاصة من المساس بها. ولاسيما في ظل التطور الهائل للتقنيات الحديثة من الآت تصوير المقربة والهواتف النقالة المتعددة الاغراض والمزودة بأجهزة تصوير بالغة الدقة يسهل عن طريقها إنتهاك الحياة الخاصة والعائلية للغير دون علمه، فضلاً عن امكانية نشرها بطريق العلانية وعلى نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي هي في متناول الجميع كباراً وصغاراً. وعليه يكون النص المقترح كالاتي: (إذا أضر أحد بخصوصيات غيره أو بحياته الخاصة مباشرة أو تسبباً، لزمه الضمان دون شرط إذا كان مباشراً، وإذا كان متسبباً فلا يلزمه الضمان، إلا إذا كان في إحداثه الضرر قد تعمد أو تعدى. ٢- وإذا اجتمع المباشر والمتسبب ضمن المباشر وحده مالم يكن فعله قد تولد عن فعل المتسبب، فيضمن المتسبب وحده أو يضمنان معاً، فإن ضمنا معا كانا متكافلين في الضمان).

٢- ونقترح على المشرع العراقي أيضاً الاستفادة من شرط التوقع المعقول للخصوصية السائد في القانون الانكليزي والذي يقاس بمعيار موضوعي قوامه الشخص العاقل أو المعتاد، أي أن تكون المعلومات التي نشرت عن خصوصيات الغير أو عن أسرار حياته الخاصة هي من النوع الذي يتوقع الشخص العاقل أو المعتاد وجوب إحاطتها بطابع السرية والكتمان وأنها تصلح أن تكون محلاً للحق في الخصوصية وتبقى بعيدة عن أعين الناس، فيكون النص المقترح كالاتي: (يكون مسؤولاً من أضر بحياة غيره الخاصة، إذا كانت خصوصياته مما يتوقع الرجل المعتاد وجوب إحاطتها بالسرية والكتمان).

٣- كما نقترح على المشرع العراقي الاستفادة من شرط رجحان الحق في الخصوصية على الحق في حرية التعبير الذي أخذت به المحاكم الانكليزية لإمكانية نهوض المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية، والذي يسعى الى الموازنة بين المصلحة الخاصة متمثلة بالحق في الخصوصية والمصلحة العامة متمثلة بحرية الاعلام وحرية الرأي والتعبير، ويكون النص المقترح كالاتي: (لا يكون مسؤولاً من نشر بإحدى طرق العلانية اموراً تتعلق بخصوصيات الغير أو بأسرار حياته الخاصة، إذا

كانت المصلحة العامة تقتضي إطلاع الرأي العام عليها ولم يخرج عن قواعد وحرية الاعلام والرأي والتعبير).

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية.

أ- الكتب القانونية.

١. بسمة معن محمد ثابت. حماية حق الانسان في الخصوصية في ظل ثورة الاتصالات. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠١٦
٢. دبيريك فارس حسين الجبوري. حقوق الشخصية وحمايتها المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠٠٩
٣. د. جبار صابر طه. أساس المسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع بين الخطأ والضرر، دراسة مقارنة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية. دار الكتب القانونية. مصر. ٢٠١٠
٤. د. حسام الدين كامل الاهواني. الحق في احترام الحياة الخاصة. دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٧٨.
٥. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الخطأ، دار وائل للنشر عمان، ط١، ٢٠٠٦.
٦. د. حسن كيرة. المدخل الى القانون، القانون بوجه عام النظرية العامة للقاعدة القانونية، النظرية العامة للحق. منشأة المعارف بالاسكندرية. ١٩٩٣
٧. د. حميد حنون خالد، حقوق الانسان، مكتبة السنهوري، بغداد، بيروت، ٢٠١٥
٨. د. سعيد جبر، الحق في الصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦
٩. د. سعيد عبد الكريم مبارك. أصول القانون. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد. ١٩٨٢
١٠. د. طارق احمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
١١. عبد الباقي البكري وزهير البشير. المدخل لدراسة القانون. المكتبة القانونية. بغداد. ٢٠٠٩
١٢. د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، الجزء الأول في مصادر الالتزام مع المقارنة بالفقه الإسلامي مع المقارنة بالفقه الإسلامي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣،
١٣. د. عبد المجيد الحكيم، د. عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الأول، مصادر الالتزام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٠
١٤. د. عصام أحمد البهجي. حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الانسان والمسؤولية المدنية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٥
١٥. د. عصمت عبد المجيد بكر. النظرية العامة للالتزامات. الجزء الاول /مصادر الالتزام. الطبعة الاولى. الذاكرة للنشر والتوزيع. بغداد. ٢٠١١.

١٦. د.مازن ليلو راضي ود.حيدر أدهم عبد الهادي. المدخل لدراسة حقوق الانسان.الطبعة الاولى. مطبعة جامعة دهوك. ٢٠١٠

١٧. د.محي هلال السرحان.القواعد الفقهية ودورها في إثراء التشريعات الحديثة.جامعة بغداد. ١٩٨٧

١٨. د. مصدق عادل طالب وبيداء عبد الحسن ردام . شرح دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، دراسة في التأسيس اللغوي والقانوني للدستور العراقي في ظل معايير الصياغة الدستورية. مكتبة السنهوري، بيروت ، ٢٠١٦

١٩. د. مصطفى ابراهيم الزلمي، المنطق القانوني في التصورات،مركز أبحاث القانون المقارن، أبريل، ٢٠٠٩
٢٠. د.منذر الفضل. الوسيط في شرح القانون المدني.دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقوانين المدنية العربية.معززة بأراء الفقه وأحكام القضاء.الطبعة الاولى.منشورات آراس.أربيل. ٢٠٠٦
٢١. د.نبيل إبراهيم سعد ود.عصام أنور سليم، المدخل للعلوم القانونية.نظرية القانون-نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١١

٢٢. د.نبيل ابراهيم سعد ود.محمد حسين منصور. مبادئ القانون، المدخل الى القانون- نظرية الالتزامات. دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت. ١٩٩٥

ب-الاطاريح والرسائل الجامعية

علي أحمد عبد الزعبي.حق الخصوصية في القانون الجنائي. دراسة مقارنة.أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الموصل. ٢٠٠٤.

ج-البحوث

١- د.سيفان باكراد ميسروب. حماية الحق في سرية المراسلات في ظل التطور التكنولوجي للمعلومات، بحث منشور في مجلة بحوث مستقبلية،مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة،الجامعة،الموصل،العدد،٣٥، تموز ٢٠١١
٢- د.كريم مزعل شبي الساعدي وحسن محمد كاظم، الحق في الخصوصية/دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء،المجلد الثاني. العدد العاشر.مايس ٢٠٠٥.

د-مجموعات أحكام القضاء

١-مجلة التشريع والقضاء. السنة السابعة. العدد الاول. (كانون الثاني- حزيران) ٢٠١٥

٢- مجلة التشريع والقضاء. السنة الرابعة. العدد الثالث. (تموز-آب-أيلول) ٢٠١٢

هـ-القوانين

١-القانون المدني العراقي رقم -٤٠- لسنة ١٩٥١

٢-القانون المدني المصري رقم -١٣١- لسنة ١٩٤٨

٣-قانون الاحكام العام الانكليزي (Common law)

٤-قانون الاخطاء المدنية الانكليزي (Law of tort)

٥-تشریح حقوق الانسان الانكليزي لعام ١٩٩٨
و-المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت

- 1-www.39essex.com/docs/articlo/the-law-of-privacy-doc.pdf
- 2-www.5rb.com/case/kaye-v-robertson-sport-newspapers-ltd/
- 3-www.5rb.com/case/douglas-v-hello-ltd1/
- 4-www.5rb.com/case/campbell-v-mgn-Ltd-costs-hl/
- 5-www.5rb.com/case/mckennittl-v-ash-ca/
- 6-www.5rb.com/case/murray-v-express-newspapers-plc-another/
- 8-www.5rb.com/case/the-author-of-a-blog-v-times-newspapers-ltd/
- 9-www.5rb.vom/case/von-hannover-v-germany/

ثانيا: المصادر باللغة الإنكليزية.

1. Carol Brennan, Tort law concentrate. Law revision and study Guide, 3rd edition, oxford university press, 2015
2. Catherine Elliott & Frances Quinn, Tort law, Eighth ed, Longman, 2011
3. Cathy okrent, Torts and personal injury law, Fourth ed, DELMAR, 2010
4. Chirs Turner, Key cases Tort Law, second edition, Routledge, 2011
5. Daniel J. solove& Paul M. Schwartz. Privacy law, fundamentals. IAPP publication (International Association of privacy professionals), 2013
6. John cooke, Law of tort, financial times, pitman publishing, fourth ed. 1999
7. John wilman, Brown: GCSE Law, nineth edition, Thomason, Sweet and Maxwell, 2005
8. Joseph Glannon, the law of torts, examples and explanations, 4th edition, Aspen publishers, 2010
9. Kirsty Horsey, Erika Rackely, Tort law, 3rd edition, oxford university press, 2013
10. Linda Edwards, Stanley Edwards, Patricia Kirtely wells, tort law, Fifth edition, DELMAR, 2012
11. Mark lunney and ken Oliphant, Tort law, Text and Materials, Fifth edition, Oxford University Press, 2013
12. Marshall shapo, principles of tort law, Third edition, west 2010

13. Richard A. Epstein, Torts, Aspen publishers, 1999
14. Simon Deakin, Angus Johnston and Markesinis, Tort law. Seventh edition Clarendon press. Oxford, 2013
15. Vera Bermingham, Nutshells Tort, sixth edition, sweet and Maxwell, 2003
16. William Buckley, Cathy Okrent, Torts & personal injury law, 3rd edition, Delmar Cengage Learning, 2003
17. William P. statsky, Torts. Personal Injury litigation, 5th ed. DELMAR CENGAGE learning, 2011